الأمم المتحدة S/PV.5127

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٢٧**

الخميس، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آدشي	(بنن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجزائر	السيد بن مهدي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيد فابرغ – أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد دانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيدة كواغوشي
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2005/69)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-24164 (A)

0524164

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2005/69)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، أوكرانيا، بيرو، تركيا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، زامبيا، السنغال، سويسرا، فنزويلا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، مصر، المكسيك، النرويج، نيجيريا، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي إلى السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

تقرر ذلك.

أدعو السيد آبي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، الوثيقة S/2005/69.

أعطي الكلمة الآن للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

السيد آبي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض اليوم تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، في الوثيقة S/2005/69.

عملا بالطلب الذي تقدم به رئيس مجلس الأمن في بيانه في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، يقدم هذا التقرير استعراضا للمبادرات المتخذة لتعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن السبل والوسائل التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها أن يسهم في التعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الحالات التي ينظر فيها. وهذه التوصيات شملت أربعة مواضيع رئيسية: أولا، تنفيذ برنامج بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وثانيا، الجزاءات والحظور التي أقرها مجلس الأمن؛ وثالثا، منع الصراع وبناء السلام والتسريح ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ ورابعا، تدابير بناء الثقة.

وأعدت التقرير الحالي إدارة شؤون نزع السلاح بالتشاور الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية.

(تكلم بالانكليزية)

لقد حقق قدر كبير من التقدم في بعض الميادين الرئيسية، من قبيل جهود تعزيز التعاون لتمكين الدول من تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ وتدآبير زيادة أثر الجزاءات؛ واعتماد تدآبير أشد صرامة ضد انتهاكات الحظور على الأسلحة؛ ومراقبة الصادرات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، بما في ذلك الجهود الدولية للتصدي لمشكلة السمسرة غير المشروعة في تلك الأسلحة؛ والشفافية في التسلح.

إن الإجراءات المتزايدة الصرامة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات والحظور على الأسلحة تبعث على التشجيع على نحو خاص. والإنشاء المنتظم لآليات الرصد لدعم تنفيذ الجزاءات ولرصدها ولتقييمها ولتقديم المشورة الفنية للجان الجزاءات تطور هام. ومما لا يقل أهمية اعتماد المجلس لتدآبير لتبين ومعاقبة المنتهكين للحظور على الأسلحة وأيضا الذين يؤيدون تلك الانتهاكات.

ومن الجدير بالإشادة أيضا الاهتمام الأكبر الذي يوليه مجلس الأمن للحاجات المحددة للنساء والأطفال والمجتمعات الصغيرة المتلقية في سياق نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في حالات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد من الجدير بالملاحظة أيضا تسريح آلاف الأطفال الجنود في أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبريا وسيراليون.

ويؤكد التقرير أيضا على أن من اللازم القيام بمزيد من النشاطات في عدد من المجالات، أي الروابط بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الموارد؛ والتأييد الأكبر لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم؛ والتفاعل الأكبر بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتأييد إنشاء الدائرة الاستشارية المعنية بالأسلحة الصغيرة.

والمناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأسلحة الصغيرة تجري في أعقاب الدورة المضمونية الثانية للفريق العامل المفتوح باب العضوية للتوصل عن طريق التفاوض إلى صك دولي لتمكين الدول من التبين والتعقب، بطريقة يعول عليها وبحسن التوقيت، للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وهي الدورة التي عقدت مؤخرا في المقر بنيويورك والتي نظرت في مشروع صك دولي أعد على أساس المناقشات التي أجراها الفريق العامل خلال الدورة المضمونية الأولى. وعلى الرغم من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يبدو أنه يقترب من الاتفاق على عدد من المسائل الفنية، فإنه لا يزال بعيدا عن التوصل إلى توافق الآراء على بعض المسائل الهامة، وخصوصا طبيعة الصك الدولي. والتحدي الذي يواجه الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو البناء على توافق للآراء على مختلف المسائل المضمونية عند نهاية دورته الثالثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأثق بأن الدول الأعضاء ستوفر الإرادة السياسية اللازمة لإزالة شقة الاختلافات وللبلوغ بهذه العملية إلى نتيجة إيجابية.

ومما يشجع الأمين العام مواصلة مجلس الأمن لبذل الجهود للتصدي للتحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق الأمور التي ينظر المجلس فيها. وأثق بأن هذه الجلسة ستسهم في تعزيز المنجزات المحققة حتى الآن وأيضا في تبين أفضل النهج حيال تناول المجالات التي تثير الاهتمام المستمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يحددوا بياناتهم بما لا يتجاوز خمس دقائق

لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توزع النصوص كتابة وأن تلقي نصا موجزا عند الكلام في هذه القاعة.

وباسم مجلس الأمن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة يوريكو كاواغوتشي، المساعدة الخاصة لرئيس الوزراء المتولي للشؤون الخارجية والوزيرة سابقا للشؤون الخارجية في اليابان.

السيدة كواغوتشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب، سيدي، عن مدى سروري للمشاركة في هذه الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم تحت رئاستكم. إن هذه الفرصة لشرف وامتياز لي حقا إذ تمكنني من شرح موقف حكومتي إزاء مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه الشامل لتقرير الامين العام. فهذا التقرير الذي حدد على نحو فعال كلاً من التقدم المحرز في مجال الأسلحة الصغيرة خلال فترة تتجاوز العام بقليل، والتحديات التي يتعين التصدي لها في المستقبل، سيكون موجهاً قيماً لعملنا المستقبلي.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متعددة التخصصات بمعنى أن استعمال الأسلحة الصغيرة لا يسبب فحسب وقوع عدد كبير من الإصابات، وإنما له أيضاً بعد إجتماعي واقتصادي، حيث يؤدي إلى مسائل أخرى، من قبيل الجنود الاطفال وعرقلة الانتعاش والتنمية في حالات ما بعد الصراع. بعبارة اخرى، إنه لمجال هام حيث تبرز الصلة بين السلام والتنمية، وهي الفكرة التي يقوم عليها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. لهذا السبب، ما فتئت اليابان تعلق أهمية كبرى على هذه المسألة. والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توفر للمجتمع الدولي سبلاً عملية لحل المشاكل. ونعتقد، بصفتنا أحد مقدمي تلك القرارات إلى جانب كولومبيا وجنوب أفريقيا، أن من المهم اتخاذها بتوافق الآراء. وثمة مثالان آخران على إسهامات اليابان في الجهود المبذولة في هذا المجال هما فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للامم المتحدة، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، ويرأس كليهما السفير ميتسورو دونواكي.

اسمحوا لي أن أركز على بضع نقاط تعتبرها حكومتي هامة في تناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأعتقد أن هذه النقاط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر الهامة الواردة في تقرير الامين العام.

إن عملية الأمم المتحدة المعنية بمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة تهتدي ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١. وبغية المساعدة على تنفيذ برنامج العمل، اتخذنا عدداً من الإجراءات، بما في ذلك إقامة حلقات دراسية وحلقات عمل في عدة أمكنة في المنطقة، من قبيل طوكيو وبالي وكازاخستان وفيجي. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، تقام حلقة عمل أخرى تخطط لها اليابان والصين وسويسرا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، باعتبارها مبادرة إقليمية تقضي بدعوة بلدان من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومن آسيا الوسطى إلى تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني.

وعملية وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة هي إحدى أهم المهام الواردة في برنامج العمل. وحسبما يشير إليه تقرير الأمين العام، فان الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية

العامة قد أحرز بعض التقدم، وقدمت اليابان عدداً من الإسهامات البناءة في مناقشاته، لاسيما وأنها من حيث المبدأ ليست بلداً مصدراً للأسلحة. وستواصل اليابان القيام بذلك بغية توصل الفريق العامل إلى نتائج يكللها النجاح.

وإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد الصراع، ويرد في التقرير استكمال مفصل عنها، قد أصبحت أداة هامة لكفالة ألا يتزلق بلد يمر بحالة ما بعد الصراع إلى الصراع من جديد. وفي حين أحرز تقدم في عدد من المجالات، إلا أن التقرير يذكرنا بأن هناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها.

وبغية المساعدة على إحراز تقدم في هذه العملية، تعكف اليابان على اتخاذ إجراءات ملموسة. وفي أفغانستان على سبيل المثال، البلد الذي ابتلي بصراعات داخلية طال أمدها، فان تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر لا بد منه لتحقيق السلام والأمن المستدامين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تعكف اليابان، بوصفها بلداً قيادياً في هذا المجال، على مساعدة أفغانستان لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق توفير التدريب المهني للجنود السابقين بغية تيسير إعادة إدماجهم، وإرسال خبراء، فضلاً عن تنفيذ مشروع لإعادة الإدماج على مستوى الجماهير. وتشارك اليابان أيضا في مشاريع مشابهة في أفريقيا: في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية بمشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وخلف هذه الأعمال فكرة تعزيز السلام التي روجت لها باعتبارها أحد ركائن سياسة اليابان الخارجية خلال مدة وجودي وزيراً لخارجية اليابان التي انتهت ليس قبل وقت طويل. وتتمثل الفكرة في توفير المساعدة الضرورية للبلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع بغية تحقيق انتقال سلس نحو بناء الأمة. وإنني على ثقة بأن هذه الجهود أخذت تؤتي ثمارها تدريجياً.

وتنسجم فكرة تعزيز السلام هذه مع الفكرة الرئيسية للفريق الرفيع المستوى ومفادها أنه في الكوكب المعولم اليوم، فإن مسألتي السلام والأمن الدوليين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بمشاكل التنمية على الصعيد الدولي. ومن هذا المنطلق، سنواصل توفير المساعدة على الأرض للبلدان المتضررة بآفة الأسلحة الصغيرة. وثمة مجالات تتطلب على نحو خاص تعاون المجتمع الدولي ألا وهي تجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وبناء القدرة على وضع القوانين والأنظمة المناسبة، ومراقبة الاستيراد والتصدير. ومع مراعاة ذلك، عكفت اليابان على تنفيذ مشروع الأسلحة مقابل التنمية في كمبوديا خلال السنتين الماضيتين، بتمويل من مؤسسة تقديم الهبات من أجل المساعدة على بناء السلام، بقيمة تفوق ٨ ملايين دولار. وندرس الآن إمكانية التعاون مع بعض البلدان الأفريقية مستخدمين، في جملة أمور، الصندوق الاستئماني للأسلحة الذي أنشأته اليابان في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لنزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل. وعن طريق الجهود التي نبذلها من اجل عقد المؤتمر الاستعراضي، آمل ان يحرز تقدم جيد في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كي يأتي على ذكرها تقرير الأمين العام في السنة المقبلة. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بالتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل، وبوصفنا امة تكرس نفسها لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيد العالمي، فإننا مصممون على تكثيف جهودنا لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة كواغوتشي على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلي.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم الجلسة المعقودة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة، مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأود كذلك أن أشكر السفير أوشيما، ممثل اليابان، على جهوده في صياغة البيان الرئاسي الذي سنعتمده في وقت لاحق من هذا اليوم، وأن أرحب بالسيدة كواغوتشي. وبطبيعة الحال، نتوجه بالشكر إلى وكيل الامين العام آبي على ملاحظاته بشأن تقرير الأمين العام.

وحيث أن الكلمات التي قيلت في المناقشات الماضية إزاء كيفية التصدي لآثار الصراعات حول العالم ما زالت تتردد أصداؤها في هذه القاعة، تواجهنا حقيقة أن الأدوات المستعملة للقيام بهذه الصراعات – لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – تظل تستحوذ اهتمامنا الفوري والكامل. وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار والاتجار غير المشروع بها أثبتتا أنهما عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية وجهود إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب. فجماعات الإرهابيين والمتمردون والمتاجرون في المخدرات يواصلون حيازة الأسلحة، في الدرجة الأولى عن طريق تحويل وجهتها على نحو غير قانوني وسرقتها وتهريبها بدلا من نقلها بصورة مشروعة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن قيام فرادى الدول باتخاذ خطوات صغيرة، وقيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باتخاذ خطوات جماعية سيقطع شوطا بعيدا صوب إرساء المعايير والممارسات التي ستقلل من الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة. وقبل أسبوعين على وجه التحديد، اجتمعت الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة لحضور الدورة الثانية للفريق العامل المفتوح باب العضوية بغية مناقشة وضع مشروع صك دولي للقيام بتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يعتد به. وقد جرى ذلك تحت القيادة الماهرة للسفير أنتون ثالمان، ممثل سويسرا. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذا الصك ينبغي أن يكون عمليا وفعالا، ويمكن من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يعتد به، وينبغي ألا يتعارض مع الالتزامات القائمة فعلا في محافل أخرى. ونحن نتطلع إلى النتائج التي ستسفر عنها دورة الأسبوعين وإلى اختتام المفاوضات في حزيران/يونيه.

ومع اجتماع تموز/يوليه الذي تعقده الدول مرة كل سنتين، ومؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ لاستعراض برنامج العمل المعروض علينا، تتسنى لنا الفرصة لمتابعة وتنفيذ سبل ابتكارية وفعالة بهدف مساعدة البلدان المحتاجة إلى عون تقني ومالي لتنفيذ الأحكام التي اتفقنا جميعا عليها في برنامج العمل لعام ٢٠٠١.

وترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصياته التي رفعها إلى المجلس (S/2005/69). فلقد أوجز الأمين العام في تقريره عدة مجالات ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر فيها لدى محاولتها تقليل الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة. ونعتقد أنه بالإمكان تخفيض درجة الخطر باستثمارات متواضعة نسبيا. ونحن نرحب باهتمام الأمين العام بتدمير هذه الأسلحة وبإجراء تحسينات مختارة على مرافق التخزين، لا سيما ضمن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات حفظ السلام. ونحث الدول كذلك على التركيز في أنشطتها على ما لديها من أسلحة فائضة ومن أسلحة بائدة. فهذه الأنشطة الوقائية غير

مكلفة نسبيا ويمكن القيام بها باستخدام البنى التحتية والموظفين على المستوى المحلي.

وإذ تتبع الولايات المتحدة نهجا أكثر تركيزا للتخفيف من الخطر الذي يشكله انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة، ووقوعها في أيدي مستخدمين نهائيين غير مرغوب فيهم، فإنها أقدمت على توسيعها لبرنامج المساعدة بغية اتقاء خطر هذه الأسلحة الخطيرة والقضاء عليها. ومنذ بدأنا برنامج تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفرنا المساعدة لتدمير ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعطلنا أكثر من ١٠ ٠٠٠ نظام من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، بالإضافة إلى القضاء على ما يتعدى ٧٥ مليون طلقة ذخيرة في ١٥ بلدا.

وإلى جانب هذه الجهود الثنائية، نواصل الانخراط بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية، من قبيل الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وترتيب فاسينار، ومحافل أخرى.

إن عمليات الرقابة الفعالة على الصادرات والواردات وإنفاذها تمثل، حسبما أبرزه الأمين العام في تقريره، حجر الزاوية لأي جهد ناجح يرمي إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومما يؤسف له أنه في العديد من البلدان، لا يوجد سوى بضعة قوانين، هذا إن وجدت، لتنظيم الواردات والصادرات من هذه الأسلحة. وفي الأماكن التي توجد فيها هذه القوانين، غالبا ما يكون إنفاذها ضعيفا. وينبغي لأي نظام لمراقبة الصادرات أن يتضمن آليات يعتد بها ومفيدة من أجل الترخيص لإنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي للبلدان أن تكون يقظة على النحو الواجب حيال التصديق على شهادات المستعمل النهائي بغية كفالة أن تصل الأسلحة المصدرة إلى المستعملين النهائيين الشرعيين بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المشترية أن تتأكد من شفافية نظام الاستيراد لديها، وينبغي أن تتعاون إلى أقصى درجات التعاون مع المسؤولين في البلدان المصدرة لدى التثبت من الشحنات المشروعة. ومن الأسباب الإضافية لوصول الأسلحة إلى السوق السوداء سماسرة السلاح غير الخاضعين للرقابة والإنفاذ غير الكافي لعمليات الحظر على الأسلحة الذي تفرضه قرارات المجلس.

وفي نهاية المطاف، فإن حلا واحدا بسيطا يصلح لكل الأوضاع لن يكون على الأرجح فعالا في التصدي لهذه المشكلة المعقدة. ونظرا للصلات الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فلدى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القدرة على التأثير على أي بلد في العالم في أي وقت كان، والخطر لا يقتصر فحسب على مناطق الصراع أو المناطق التي تشهد عدم استقرار أو تعيش في حالة من الفقر. ومن بين أفضل السبل لمكافحة المشكلة تركيز الجهود على تحديد ولجم مصادر وطرائق الاتجار غير المشروع عن طريق التشدد بمراقبة الصادرات، وتدآبير إنفاذ القانون، والجهود الآيلة إلى الإسراع في تدمير المخزونات الفائضة، وتوفير الحماية للمخزونات الحكومية من السرقة.

ختاما، ستواصل الولايات المتحدة تقديم مساعداتها لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة المخزونات وتوفير السلامة، ومراقبة الصادرات والتدريب على إنفاذ القانون. ونحن نشجع الدول الأخرى التي بوسعها أن تقدم المساعدة المالية والتقنية على أن تفعل ذلك من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تقليل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة الأسلحة الخفيفة، وخفض درجة الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على مواطنينا، وقوات حفظ السلام، والجنود حول العالم.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام آبي على إحاطته الإعلامية. وأود بصفة خاصة أن أرحب بالسيدة كواغوتشي وأن أشكرها على ملاحظاتها المفعمة بالأفكار والمفصلة.

إن المملكة المتحدة تؤيد الآراء التي سيعرب عنها لاحقا في هذه المناقشة ممثل لكسمبرغ التي تترأس الاتحاد الأوروبي. لذلك، سأتناول مجرد بضع نقاط.

تؤيد المملكة المتحدة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2005/69) وبهذه المناقشة باعتبارها فرصة لمناقشة هذه المسائل الهامة وإحراز تقدم حيالها.

ونرحب ترحيبا خاصا بالتأييد الذي نأمل ونتوقع أن يعرب عنه في البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق من اليوم بشأن الحاجة إلى مزيد من المسؤولية في إدارة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأود أن أشكر الوفد الياباني على توجيه عملنا بشأن البيان الرئاسي. إن توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بات واسع النطاق بحيث أن ضبطه على أيدي الموردين التقليديين، على رغم الضرورة المطلقة له، غير كاف. ونعتقد أن المطلوب وضع نهج دولي أوسع نطاقا. فبرنامج عمل الأمم المتحدة يتضمن توجيهات هامة حيال مراقبة عمليات النقل، وعلينا أن نبني عليه. ونحن على سبيل المثال نحتاج إلى تحديد عوامل مشتركة لمراعاتها قبل إصدار ترخيص لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الدولي. ونحتاج كذلك إلى دعم مناطق وبلدان يساورها القلق حيال بناء القدرات لديها.

إن هدفنا يرمي إلى تقديم الحد الأدنى من عمليات الرقابة الدولية المشتركة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن برنامج عمل الأمم المتحدة في اجتماع الأمم المتحدة لاستعراض الأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٦. ونعتقد أن ثمة دلائل على وجود عدد متزايد من البلدان التي تؤيد ضرورة تحسين مراقبة عمليات النقل. وإن التوصل إلى اتفاق على التقليل من عمليات النقل غير المشروعة من شأنه أن يكون بالتأكيد إنجازا كبيرا. وفي المدى الأبعد، نعمل أيضا مع حكومات شريكة دعما لإبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة. ومن شأن ذلك أن يكون أداة مفيدة بحيث يتوسع نطاق حكم القانون بشأن الأسلحة التقليدية.

وتؤيد المملكة المتحدة الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن وضع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة يعتد بها. والاتحاد الأوروبي بمجموعه يؤيد فكرة وضع صك ملزم قانونا يشمل أيضا ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشاطر وكيل الأمين العام آبي الأمل أن يختتم الفريق أعماله بإيجابية في دورته الثالثة والأخيرة التي ستعقد في حزيران/يونيه المقبل وتدعم المملكة المتحدة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ خطوات أخرى ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع السمسرة غير المشروعة ومكافحتها والقضاء عليها.

وتدعم المملكة المتحدة أيضا النطاق الموسع لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتبار ذلك تدبيرا عالميا للشفافية. ونرحب بإدراج نظم الدفاع الجوي المحمولة والمدفعية الخفيفة في سياق السجل، فضلا عن تقديم تقارير بصورة طوعية عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والتهديد الكبير الذي تشكله نظم الدفاع الجوي المحمولة أمر معترف به عالمياً؛ ولا بد من تعزيز التدآبير لمنع تحويلها. لذلك تأسف المملكة المتحدة لأن فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٣ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدخال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن نطاق السجل. ونرجو أن يكون ذلك ممكناً في الاستعراض القادم.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على إدراج عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن إطار المعلومات الأساسية الإضافية في تقاريرها. فلن نستطيع التصدي بشكل كامل لمشكلة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق غير المشروعة إلا من خلال الشفافية الكاملة في الاتجار العالمي بهذه الأسلحة. وسجل الأمم المتحدة من التدآبير الفريدة لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وتود المملكة المتحدة أن تستغل هذه المناقشة لتشجيع جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيه.

ويلزم برنامج عمل الأمم المتحدة الدول الأعضاء باتخاذ تدآبير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأظهر الاجتماع الذي يعقد كل سنتين في عام ٢٠٠٣ أنه ما زال يلزم عمل الكثير لتنفيذ تلك الالتزامات. وتدعو المملكة المتحدة الدول إلى مساعدة البلدان المتأثرة بالعنف المسلح في بناء قدرتها على مراقبة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. ويمكن عمل ذلك من خلال مبادرة مراقبة عمليات النقل التي نقترحها ونمولها. وكما أبرزت اليابان بالفعل في هذه المناقشة، تبلغ هذه المساعدة أقصى درجة من الفاعلية حين يُضطلع بها ضمن الشراكات الإنمائية المتمشية مع أهداف إنمائية أوسع نطاقاً. ويجب أن يكون هدفنا المشترك أن يحرز الاجتماع الذي يعقد كل سنتين في عام ٢٠٠٥ تقدماً ملموساً في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة هذه المشكلة، التي تكمن في صميم الكثير جداً من الصراعات اليوم.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس بأن أعرب عن تقديري لاهتمام بلدكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، التي تؤثر في الحياة اليومية لملايين الناس. واسمحوا لي أيضاً بتوجيه الشكر من خلالكم للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه التفصيلي لتقرير الأمين العام (S/2005/69)، وبتهنئة السيدة يوريكو كاواغوشي على بيانها الممتاز.

ومسألة الأسلحة الصغيرة هي مشكلة معقدة، بالنظر إلى أبعادها المتعلقة بالسلامة العامة، والصراع المسلح، والقضايا الإنسانية، حسب المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية المعنية. ومن ثم فإن طابع المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة ذاتها يتطلب تركيزاً منسقاً ومتكاملاً فيما بين مختلف أجهزة النظام. ولهذا السبب، حين كنا نناقش البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في نهاية هذه المناقشة، عملت الأرجنتين على التأكد من أن التركيز سينصب على مجالين من مجالات الاختصاص الأساسي لمجلس الأمن، وهما عمليات الحظر على توريد الأسلحة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

أما فيما يتعلق بعمليات الحظر على توريد الأسلحة، فنؤيد التوصيتين ٥ و ٩ من تقرير الأمين العام تأييداً كاملاً، وهما تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ جميع قرارات المجلس المتعلقة الجزاءات، بما في ذلك القرارات التي تم بموجبها فرض حظر على الأسلحة، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، واعتماد تشريعات وطنية في هذا الصدد، بما فيها استخدام شهادات المستعملين النهائيين.

وأما فيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فتلك العملية ذات أهمية لا جدال فيها بوصفها مكوناً أساسياً في عمليات حفظ السلام إذا أردنا أن نتجنب تكرار الصراع المسلح. وقد أقنعتنا تجربنا الخاصة في كثير من عمليات حفظ السلام بضرورة التصدي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه العملية إذا كنا ننوي بحق استئصال الأسباب الجذرية للصراعات.

وفيما يتعلق باختصاص المجلس في مجال الأسلحة الصغيرة، لا نملك أن نغفل عن ذكر الخطر الذي يمثله تحويل هذه الأسلحة، ولا سيما نظم الدفاع الجوي المحمولة، إلى الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، ننوه مع الارتياح بقرار توسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية كإجراء لتعزيز الشفافية والثقة في أنحاء العالم. ونشجع البلدان المصدرة للأسلحة على أن تتحلى بالمسؤولية قدر الإمكان في معاملاتها وأن تحول دون تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق عدم الاستقرار.

وتمثل هذه المناقشة المفتوحة فرصة ممتازة يدعم فيها المجلس أعمال الجمعية العامة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتعرب الأرجنتين عن التزامها بالتنفيذ الكامل لهذا البرنامج، وتشارك بالتضافر مع شركائنا في السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالتفاوض بشأن صك لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن الوثوق به. ونرجو أن يكون هذا الصك ملزما قانوناً وأن يغطي الذخائر غير القانونية. وسيمثل الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل والمقرر عقده في حزيران/يونية المقبل خطوة حاسمة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦، ونحن ملتزمون تماماً بكفالة نجاح كلا الاجتماعين.

وأخيراً، يمكن لإنشاء فريق للخبراء الحكوميين لتعزيز التعاون في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه أن يمثل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب رومانيا عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به ممثل لكسمبورغ باسم الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بعض ملاحظات محددة بشأن الموضوع قيد النظر اليوم، ولكن ليس قبل أن أثني على الأمين العام لتقريره الشامل (S/2005/69)، الذي نؤيد ما جاء به من توصيات. ونعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي لعرضه القيم تلك الوثيقة الهامة. ونتوجه بالتقدير الخاص لوفد اليابان للعمل الذي قام به في إعداد البيان الرئاسي ولمشاركته بوجه عام دعماً لمناقشاتنا اليوم.

وقد بلغنا جميعاً النقطة التي ندرك عندها أن مسألة الأسلحة الصغيرة لا تتعلق فقط بنزع السلاح وإنما أيضاً بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن البشري. وكلنا ندرك أن الاتجار غير المشروع والتدفق غير المراقب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان مصدرين للقلاقل. فقد أدى انتشار هذه الأسلحة إلى تفاقم الصراع، وتسبب في تدفقات اللاجئين، وأنتج ثقافة للعنف والإفلات من العقاب. وغالبا ما يدفعون ثمن الحروب الأهلية، التي تسفر بالتالي عن عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. وفي أغلب الصراعات تقريبا التي نشبت في العقد المنصرم، في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي البلقان، وفي وسط وجنوب آسيا وغيرها، كانت الأسلحة التي استخدمتها الأطراف المختلفة بشكل أساسي أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة.

وقد استرعت الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة الصغيرة انتباه المجتمع الدولي إلى لزوم كبح الاتجار غير المشروع بها، والقضاء على العنف وخطر الحروب الأهلية. وإن توفرها في متناول يد الأطراف قد يؤثر على رغبة تلك الأطراف في التفاوض على حلول سلمية وقد يحد من قدرة الدول والمنظمات الدولية أو الإقليمية على الانخراط في جهود منع الصراعات وبناء السلام.

والأسلحة الصغيرة يستخدمها أيضا الإرهابيون والمجموعات الإجرامية. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة لم يصبح تهديدا للبلدان الممزقة بسبب الصراعات الداخلية فحسب، بل أيضا للدول التي لا تعاني من انعدام الاستقرار ولكنها تقع على طريق نقل أو شحن الأسلحة وإجراء المعاملات التجارية غير القانونية الخاصة بالأسلحة.

ومن جهة أخرى، تتمسك الدول بحقها المشروع في الدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فإنتاج الأسلحة ونقلها لذلك الغرض أمران شرعيان. وشرعية الاتجار بالأسلحة تستلزم إدارة نقلها بطريقة مسؤولة أكثر. ويجب على صناعة الأسلحة أن تخضع بصورة صارمة لسياسة وترتيبات حكومية، وينبغي وضع معايير واضحة وصارمة على صادرات الأسلحة.

إلا أنه لا توجد حلول سهلة، ولا توجد طريقة للتعامل مع أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. إن الالتزامات السياسية يمكنها أن تغير تغييرا حاسما أحوال البلدان والمناطق المتأثرة بالصراعات.

في السنوات الأخيرة التزم المزيد من الدول بالتقيد بالمعايير الإقليمية والدولية وتنفيذها لتشديد الضوابط على التصدير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبهذا فإن برنامج عمل الأمم المتحدة، والوثيقة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي اعتمدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سنة ٢٠٠٠، ومدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي على صادرات الأسلحة، تشكل أهم المعايير في منطقتنا. إن التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات يمثل بالفعل مهمة معقدة وشاقة، ويتطلب توفر إرادة سياسية وموارد كافية. كما يتطلب قدرا كبيرا من التعاون بغية تحديد وتطوير فهم مشترك للإجراءات والمعايير والآليات اللازمة لتطبيق الضوابط.

إن معظم البلدان تتوفر لديها بالفعل قوانين وترتيبات تطبق للتحكم في إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها ونقلها. لكن القوانين السارية في بعض البلدان يبدو أنها قاصرة، أو أن إجراءات التحكم عرضة لإساءة الاستخدام.

إن سياسة رومانيا بشأن الأسلحة الصغيرة ستظل تركز على محاربة الاتجار غير المشروع، وإتباع سياسة مسؤولة شفافة بشأن النقل القانوني، وتعزيز التخلص من الفوائض وتدميرها المتواصل. ورومانيا في تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج العمل، بدأت في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٢ برنامجا لتدمير أسلحتها الصغيرة وأسلحتها الخفيفة.

ورومانيا، المهتمة أيضا بالتحديات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتها هي، تقف على أهبة الاستعداد لتتشاطر تجربتها مع كل البلدان المهتمة ولتساعد الدول الأخرى في إنشاء وتطوير أنظمة مناسبة للضوابط على التصدير.

تبدأ معظم الأسلحة بصورة قانونية. وعلى الدول أن تركز على تنظيم الإنتاج القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، ابتداء على الصعيد الدولي. إن الحكومات بحاجة إلى تشديد التشريعات والأنظمة التي تحكم الإنتاج والاتجار، لا سيما على الوسم والتعقب، وبعدها استثمار موارد كبيرة في التنفيذ. ونحن أيضا بحاجة إلى

التسليم بقدر أكبر بأن القوانين المحلية والسياسات الدولية مترابطة وبأن القوانين الوطنية ذات الصلة لكل بلد لها أثر على البلدان المجاورة وحتى على البلدان في مناطق أخرى.

وكما أشير في تقرير الأمين العام (S/2005/69)، تم إحراز تقدم هام على الصعد العالمي والإقليمي والوطني حتى الآن. مع ذلك فإن العديد من القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال بحاجة إلى مناقشتها والاتفاق عليها بقصد صياغة وتعزيز المعايير والأنظمة الدولية في هذا الميدان.

وينبغي اتخاذ مزيد من التدآبير الملموسة في عدة اتجاهات، مثل التنسيق الأفضل بين البرامج المختلفة التي تديرها الأمم المتحدة وتلك التي تدار من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما بشأن قضايا مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاتجار غير المشروع؛ وإنشاء نقاط اتصال وطنية لتشاطر المعلومات والتعاون، لا سيما من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة التي يتخذها مجلس الأمن؛ وتحسين الوعي العام والشفافية عن طريق تعزيز التعاون بين الحكومات والصناعة وعن طريق إصدار تقارير سنوية عن نقل الأسلحة.

يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في جعل الأسلحة الصغيرة مركز الاهتمام والعمل العالمي. ويمكنه أن يساعد من خلال تطوير فعالية الحظر الذي يفرضه على الأسلحة، وإنهاء اقتصاد الحرب، وتشجيع التقيد بالوقف المؤقت على مبيعات الأسلحة لمناطق الصراع وعن طريق اعتماد نهوج إقليمية شاملة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أيضا أن يؤخذ في الاعتبار الحد الأدنى مما هو مطلوب من الحكومات أن تبلغ به الأمم المتحدة عن أنشطتها في مجال الأسلحة الصغيرة، بما فيها نظم الدفاع الجوي المحمولة.

أخيرا، تشكل إدارة الأسلحة، وعلى وجه التحديد مراقبة الاقتناء المدني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان ما بعد الصراع، أمرا محوريا للأمن البشري على الأمد البعيد. وهذا لن يكون فعالا إلا إذا حدث في إطار برامج شاملة للإصلاح الأمني، خاضعة لسلطة حكومة مدنية نيآبية.

وتلك ليست سوى بضعة عناصر – لكن مهمة – ينبغي لنا باعتقادي أن نعالجها في مساعينا المستقبلية أيضا.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفد البرازيل أن يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة عن مسألة الأسلحة الصغيرة. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على عرضه تقرير الأمين العام (S/2005/69) عن السبل والوسائل التي يمكن لمجلس الأمن أن يسهم من خلالها في التعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالتفاعل مع الجمعية العامة.

إن مسألة الاتجار الخارج عن نطاق السيطرة بهذه الأسلحة أصبح مصدر قلق عظيم للمجتمع الدولي بسبب العواقب المأساوية لتوفر الأسلحة الذي يجعل الصراعات المحلية أكثر فتكا ويولد شعورا بانعدام الأمن في المجتمع المدني.

إن موضوع الأسلحة الصغيرة، سواء في سياق نزع السلاح والأمن الوطني والأمن العام أو من منظور إنساني، يجب أن يكون محل دراسة دائمة في كل المحافل ذات الصلة. وإن حل هذه المشكلة يتطلب الالتزام من جميع الدول والمساعدة من المجتمع المدني، إضافة إلى مدخلات من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

إن تقرير الأمين العام يعترف ببعض التقدم المحرز بشأن توصياته في إطار اختصاص الجمعية العامة منذ آخر مناقشة لنا عن الأسلحة الصغيرة، في جلستنا الـ ٤٨٩٦ قبل عام. وإن برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هو المرجع الذي ينظم أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. ويتوقع وفد البرازيل أن يساهم النظر في تنفيذه، في الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي من المقرر أن يعقد في تموز/يوليه القادم، في توصل مؤتمر استعراض برنامج العمل في عام ٢٠٠٦ إلى نتائج طيبة.

ولذلك السبب تشكل الخطوة التي اتخذتها الجمعية العامة صوب تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، خطوة حاسمة الأهمية. لقد بذل الفريق العامل جهودا عظيمة في مساعيه. ونتوقع أن تكون الوثيقة التي ستتمخض عن دورته الثالثة وثيقة إلزامية قانونا تستجيب للحاجة الماسة إلى عرقلة التدفق غير القانوني لتلك الأسلحة. وخطوتنا التالية يجب أن تكون النظر في كيفية تحسين التعاون الدولي في منع السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

ووفد البرازيل مسرور جدا بردود فعل الدول الأعضاء تجاه التوصية التي تشجع على مشاركة أوسع في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي صك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

وما زالت هذه المشاركة المعززة مطلوبة لأنها تولّد الشفافية والثقة الأقوى بين البلدان.

لقد حدثت تطورات هامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتؤيد البرازيل بقوة كل الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل تلك المتعلقة بتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة والقواعد النموذجية للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

ولكن لسوء الحظ، وبالرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، ما زالت هناك ثغرات في النظام الذي يحكم النقل المشروع للأسلحة تسمح بتحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتمثل البرازيل مثالا يحتذى به للجهود المبذولة في هذا المجال، وذلك بقيامها بتكييف تشريعاتها مع الاحتياجات القائمة. وقد قام الرئيس لولا في العام الماضي بالتصديق على المرسوم الابتكاري لنزع السلاح، الذي يقيّد حمل وحيازة الأسلحة والاتجار بها، بالإضافة إلى تجريم الاتجار الدولي غير المشروع بالأسلحة. كما اعتمدت البرازيل أيضا نظاما وطنيا لمراقبة الأسلحة كتدبير وقائي للسيطرة عليها. وفضلا عن تعزيز التدآبير التشريعية فإننا نتبادل بانتظام المعلومات مع جيراننا، واتخذنا، في هذا الصدد، بعض التدآبير الخاصة بالحدود. وبالاتفاق مع شركاء البرازيل في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تطوّر البرازيل شبكة للأنشطة تعزز تدريجيا التعاون بين أعضائها. ومع ذلك، بالرغم من هذه المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، فإننا لم نحل المشكلة بعد. وبالإشارة إلى توصيات الأمين العام التي تقع في نطاق مسؤولية مجلس الأمن، يود وفدنا أن يبرز الحاجة إلى اتخاذ نهج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. وإننا نؤيد تماما شواغل الأمين العام بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري لإنجاز مهمة عمليات حفظ السلام أن تتوفر الجوانب المتعلقة بالدعم التقني والمالي والسوقي لمرحلة إعادة الإدماج.

لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ولعل تبادل الآراء الواسع هذا سيكون دليلا آخر على التزام جميع

الدول الأعضاء المتجدد بالعمل معا والمساهمة في الجهود المشتركة للقضاء على التدفّق غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

أخيرا، فإننا ننضم إلى الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر إلى وفد اليابان، من خلال السيدة كاواغوتشي، على إعداده وعرضه لمشروع البيان الرئاسي.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه تقرير الأمين العام. وإننا نحيي السيدة يوريكو كواغوتشي لحضورها معنا في اجتماع المجلس اليوم.

تسلم تترانيا وترحب باعتراف منظومة الأمم المتحدة المتزايد بالمخاطر التي تفرضها الأسلحة الصغيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. إن التدآبير التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة لتدعو إلى التشجيع.

لقد تضرر الأمن الوطني، فضلا عن القانون والنظام العام، في الكثير من الدول الأفريقية، بما فيها تترانيا، بسهولة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بسبب العديد من العوامل، بما فيها التسلل عبر الحدود والصراعات دون الإقليمية المتكررة ووجود عناصر مسلحة بين اللاجئين والاتجار الدولي غير المشروع بهذه الأسلحة. وطيلة عقود انتشرت الأسلحة الصغيرة بدون ضابط مما أثر بشكل مروع في الأمن البشري في أفريقيا.

تشكل الأسلحة الصغيرة الاختيار المفضل في معظم الصراعات التقليدية وحالات التمرد. وتتسبب تلك الأسلحة في وقوع الإصابات والخسائر في آلاف الأرواح حول العالم في كل سنة، ويكون معظم الضحايا من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتؤجج تلك الأسلحة الصراعات وتكثّفها وتطيل أمدها وتحبط مبادرات السلام وتزعزع استقرار النظم الحاكمة الخارجة من الصراع. وإن وقوع الأسلحة الصغيرة والأدوات ذات الاستخدام المزدوج، من قبيل المناجل، في أيدي نظم غير ديمقراطية أو أطراف فاعلة غير حكومية متمردة كان مسؤولا عن بعض أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في أفريقيا. وكما نعرف جميعا بشكل جيد جدا فإن السيارات المفخخة وأصابع الديناميت هي اليوم من بين أشد الأسلحة فتكا في ترسانات الإرهآبيين والإرهاب الدولي. ولذلك ينبغي أن يكون التحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الشاغل الرئيسي لمجلس الأمن عند اضطلاعه بمسؤولياته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

إن السهولة التي يمكن بها الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل عقبة أمام جهود السلام، وينبغي معالجة تلك السهولة بشكل منظم وشامل بوصفها جزءا من مسؤوليات منظومة الأمم المتحدة ككل في ميدان نزع السلاح. كما نرحب بإنشاء الدائرة الاستشارية المعنية بالأسلحة الصغيرة داخل إدارة شؤون نزع السلاح.

وفي حين أن الخطوات المتخذة حتى الآن في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة جديرة بالثناء، فما تزال هناك حاجة إلى دعم أكبر من جانب العديد من الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، مثل وسائط الإعلام؛ وإلى مشاركة المنظمات غير الحكومية والناشطين في مجالات حقوق الإنسان والهيئات الدينية وغيرها من جماعات الدعوة. وينبغي أن يتم تنسيق هذه المبادرات مع الاستراتيجيات والغايات الإنمائية ذات الصلة.

ونوصي بقوة بتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتتقبل تترانيا بسرور وتشجع الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للتوصل عن طريق التفاوض إلى صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يوثق به. وتقتضي تلك المبادرة زخما سياسيا أكبر من جانب البلدان المصدرة والبلدان المستوردة على السواء، من أجل المضي بها قدما. وإن مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق من الخبراء للنظر في تلك المسألة هي بالفعل موضع ترحيب كبير وينبغي تشجيعها.

كما ينبغي أن نفهم فهما واضحا الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد، بغية الثني عن هذه الظاهرة والقضاء عليها. إن الاهتمام الضئيل الذي يولى لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء الصراع سبب رئيسي وراء قيام المقاتلين السابقين بتداول الأسلحة بوصفها نقودا ووسيلة للتبادل وكسب سبل العيش. كما أنه يشكّل أحد المصادر الرئيسية للتداول غير المشروع للأسلحة وعدم الاستقرار السياسي، الذي يعقب اتفاقات السلام ومرحلة بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وتشكّل معظم المناطق المنكوبة بالصراعات، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء، المناطق المتلقية الرئيسية للأسلحة الصغيرة. وينبغي تشجيع الدول في تلك المناطق على وضع تشريعات بشأن وسم تلك الأسلحة وإصدار شهادات المستعمل النهائي. كما ينبغي لتلك الدول ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالمصروفات العسكرية والتركيز على الشفافية في تسجيل الأسلحة، بطرق منها الاحتفاظ بسجلات وطنية موثوق بها للأسلحة.

وإننا نشجّع اتخاذ مبادرات من قبيل المبادرة التي اضطلعت بها اليابان لمنح المعونة من أجل المساعدة في بناء السلام في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي يمكن استخدامها لأغراض التنمية.

وبالتعاون مع الجمعية العامة ومجلس الأمن يمكننا أن نبدأ في بناء ثقافة للتسامح تمكّن الناس من أن يملكوا الأسلحة للدفاع عن مصالحهم الأمنية المشروعة بدون أن يستخدموها بالضرورة في أغراض إجرامية أو في عمليات زعزعة السلام.

أخيرا، ينبغي تشجيع وتمويل الجهود المبذولة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المرتبطة بالأنشطة الإجرامية، من قبيل الاتجار بالمخدرات والإخلال الخطير بالقانون والنظام العام.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد آبي على عرضه لتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة. إن استنتاجات وتوصيات هذا التقرير تؤكد حقيقة أن الدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة، والذي تؤديه فعلا، دور رائد في تنفيذ النهج الشامل في هذا المجال. وقد دافع الاتحاد الروسي باستمرار عن تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به المنظمة في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أصبح منع الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة ملحا على نحو خاص في سياق مكافحة الإرهاب ومعالجة عواقب الصراعات المسلحة.

وقد جرت في الآونة الأخيرة أحداث هامة برهنت على أن المجتمع الدولي لديه قدرة كبيرة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ووفقا لقراري الجمعية العامة المتخذين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاتجار غير المشروع بجميع جوانبه، عُقد اجتماعان للفريق العامل المفتوح باب العضوية

للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن الوثوق به. إن مشروع الصك بهذا الشأن محق في تأكيده على المجالات الرئيسية المتعلقة بوسم الأسلحة والتوثيق وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. وينبغي لإنشاء آلية رصد شاملة أن يقيم حاجزا مانعا ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل أنحاء العالم.

إننا نولي أهمية كبيرة للاجتماع الثاني للدول، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٥، للنظر في تنفيذه الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد أن ذلك الحدث سيمكّننا من تقييم تنفيذ الدول لبرنامج العمل، ومن إبراز المشاكل القائمة عشية عقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وإننا مقتنعون بأن العمل الرئيسي في هذا الميدان ينبغي أن يستمر ضمن الإطار المشار إليه.

لقد ناقش مجلس الأمن في عدة مناسبات مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما يتصل بحالات الصراع المدرجة في جدول أعماله. وكانت مناقشة المجلس الشاملة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كبيرة الفائدة وحسنة التوقيت فيما يتعلق بتسوية المشاكل المعقدة المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين واستعادتهما في أفريقيا، ولا سيما غرب أفريقيا.

ويحبذ الاتحاد الروسي اتخاذ خطوات حاسمة وفعالة في الحالات التي تتم فيها إمدادات الأسلحة للجماعات المسلحة غير الشرعية. إن الخبرة المستفادة من تنفيذ الحظور على نقل الأسلحة إلى مناطق الصراعات تؤكد فعالية التدابير المتخذة من جانب مجلس الأمن. بيد أن الأولوية ما زالت لرصد الامتثال للحظر المفروض من جانب مجلس الأمن على إمدادات الأسلحة، ولتعزيز فعالية آلية الرصد للتحقيق في حالات خرق حظر الأسلحة.

وفي سياق عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، كما أشار تقرير الأمين العام إلى هذه النقطة، تم مؤخرا توجيه اهتمام أكبر إلى موضوع نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، بما في ذلك في النواحي التي تضمنتها ولايات عمليات حفظ السلام، وبالتعاون الوثيق مع أطراف الصراع، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وإعاقة توزيعها. والدعم الذي يقدمه المانحون لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشكل عنصرا هاما في نجاح هذه البرامج.

إن الخبرات المستقاة من تسوية حالات الصراع تظهر على نحو مقنع وجود علاقة مباشرة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية، وإشراك الأطفال الجنود في الصراع، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي، والجريمة عبر الحدود. وتتضح باطراد الحاجة إلى منع وصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أيدي الإرهابيين، لا سيما فيما يتعلق بأخطر أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إننا نعتقد بأهمية الاستمرار في توجيه اهتمام خاص إلى التدابير المحددة والعملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مرحلة منع نشوب الصراعات وفي مرحلة ما بعد الصراع على حد سواء. وتأسيسا على ذلك، تصبح خبرات المنظمات الإقليمية ذات أهمية بالغة من حيث توقيتها وجدواها.

وختاما، أود أن أشكر ممثل اليابان على إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده لاحقا في هذا اليوم.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد اجتماع اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحقيقة أن المجلس يعكف على النظر في هذا الموضوع للمرة الخامسة تبرهن على أهميته.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، ونتوجه بالشكر الجزيل إلى وكيل الأمين العام، السيد آبي، على وضوح العرض الذي قدمه. كما أننا نرحب بالسيدة كاواغوشي. ونود أيضا أن نشكر زملاءنا من اليابان على إعدادهم الدقيق لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في جلسة اليوم.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به السفير جين مارك هوسشايت، الممثل الدائم للكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي، بيد أنني أود أن أقدم الملاحظات التالية.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أسهم في انتشارها غير المحدود. فهناك بضعة ملايين من هذه الأسلحة موجودة بطريقة غير شرعية في حوزة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية أو الجهات الفاعلة غير الحكومية.

يقدر مجموع ضحايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في كل عام. ويشكل الأطفال والمدنيون نسبة عالية من هؤلاء الضحايا. وتتأثر البلدان النامية أكثر من غيرها بهذه الآفة الحديثة. ومن أجل السيطرة على هذه الآفة التي حلت بالبشرية حديثا، اعتمدت الأمم المتحدة في العام ٢٠٠١ برنامج عمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه والقضاء عليه وتنفيذه ذو أهمية بالغة.

عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ الاجتماع الأول للدول الأعضاء بشأن تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يُعقد مرة كل سنتين، وتبادلت الدول أثناء الاجتماع الخبرات المتعلقة بسبل تنفيذ برنامج العمل. وسيُعقد في تموز/يوليه من هذا العام الاجتماع الثاني، وسيُعقد مؤتمر استعراضي في عام ٢٠٠٥. ونأمل في أن تؤدي هذه الجهود المستمرة إلى نتائج إيجابية.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤١/٥٨، تم إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من التحديد والتعقب. وقد أحرز الفريق تقدما هاما خلال اجتماعيه الأول والثاني، مع أن بعض المسائل الرئيسية ما زالت قيد البحث. وتأمل اليونان بأن تتم تسوية كل المسائل المتبقية في الاجتماع القادم. واعتماد صك ملزم قانونا للوسم والتعقب سيسهل إلى حد بعيد القضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ومن بين الوسائل الأخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع اعتماد شهادة المستخدم النهائي. ولدى كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أحكام ذات صلة تؤكد على تنفيذ الخطة. وستساعد شهادة المستخدم النهائي في الكشف عما إذا كانت الأسلحة التي وجهتها استخدامات قانوني حرفت إلى متلقين غير قانونيين، مقللين بذلك من تدفق هذه الأسلحة إلى مستخدمين غير مرخص لهم أو غير مرغوب فيهم. وإذا ما أضفي الطابع العالمي على هذا التدبير فسيسهم إسهاما كبيرا في ترسانتنا القانونية لمكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وللقضاء عليها.

إن لجميع البلدان الحق الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، ولذلك فإن القوات العسكرية وقوات الشرطة لهذه البلدان تحتاج إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، لا نستطيع إغفال حقيقة أنه، في بعض الحالات، تبدأ هذه الأسلحة مسيرتها بصورة قانونية، ولكنها تنحرف نهاية المطاف إلى وجهات غير قانونية. وينبغي التصدي لهذه الثغرة تصديا فعالا من خلال تدآبير صارمة تعتمد في التشريعات الوطنية لكل بلد.

ونظرا لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير قابلة للاستخدام بدون ذخائر لا بد من تحديد تدفقات ذخائر هذه الأسلحة. وقد شارك بلدي بنشاط في برنامج تدمير المخزون المبالغ فيه من الذخائر في ألبانيا.

إننا نساند الرأي الذي مفاده أن من واجب مجلس الأمن دائما، في نظره في عمليات حفظ السلام، إدراج عنصر يتعامل مع نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وهذا تدبير يحظى بأهمية كبيرة. وإذا نُفذ هذا التدبير بشكل جيد، فإنه سيعزز الاستقرار في البلدان التي تمزقها الصراعات.

كما يتعين أن تُتخذ تدآبير لكفالة الامتثال الصارم لعمليات الأمم المتحدة لفرض الحظر والجزاءات في مناطق الصراعات. وينبغي ألا يدخر المجلس جهدا بغية وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو بغية تحديد الصلات المحتملة بين الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والموارد الأخرى. ويتعين أن يكون عدم التسامح مع المهرّبين هو القاعدة. ويتعين على البلدان أيضا أن تمارس بعض ضبط النفس حينما تصدر الأسلحة إلى مناطق الصراعات، حتى إن لم يكن قد تم فرض حظر على تصدير الأسلحة.

أخيرا وليس آخرا، ينبغي للمجلس أن يحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل والفعال لجميع توصيات الأمين العام، الذي ينبغي أيضا أن يُطلب إليه إصدار تقرير إضافي عن آخر تطورات المسألة حينما ينظر المجلس في المرة المقبلة في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود، في البداية، أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لكي نتبادل الآراء بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام على تقريره الأخير لمجلس الأمن ووكيل الأمين العام آبي على عرضه للتقرير.

وفي الأعوام الأخيرة، أصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل متزايد محور الاهتمام الدولي. وأدى الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة وتراكمها المفرط إلى تفاقم الصراعات المسلحة في بلدان ومناطق بعينها وإلى تعطيل عمليات السلام والإدارة السلسة للتعمير بعد الصراع. كما أن هذه الأسلحة تتصل بشكل وثيق بالإرهاب والجريمة المنظمة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والجنود الأطفال، الأمر الذي يسبب أضرارا سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤوليات الأساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يمكن إزالة الأسباب الجذرية لتلك المشكلة إلا بتوطيد النظم القانونية الوطنية وآليات المراقبة وبفرض قيود صارمة على الإنتاج المحلي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتجارة فيها. وفي الوقت نفسه، ونظرا لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت على نحو متزايد مسألة عالمية، فإنه لا يمكن البحث عن الحل المناسب دون بذل

المجتمع الدولي جهودا مشتركة. ولا بد أن تضطلع جميع البلدان بتعاون وثيق على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛ وأن تحكم الرقابة والسيطرة على التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأن تتعقب شبكات الاتجار غير المشروع؛ وأن تجمع المعلومات؛ وأن تزود البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة.

وتشكل الجهود الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جزءا مركبا أكثر نشاطا وفائدة للمسعى الحالي المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة. ووضع برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء عليه من جميع جوانبه وبروتوكول مكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار غير المشروع بها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي أُبرم في عام ٢٠٠١، سياسة وأساسا قانونيا لتسوية مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يضيف فصلا جديدا للمكافحة الدولية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد حظيت الجهود الدولية للمتابعة بإحراز تقدم مرض. وعلقت البلدان أهمية كبيرة على برنامج العمل، ونفذت على نحو جدي تدآبير مختلفة وتجمعت لديها تجربة مفيدة. وعلى ذلك الأساس، فإن اجتماع الدول الأول الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل عُقد بنجاح في عام ٢٠٠٣، مما عزز بشكل نشط التنفيذ الشامل لبرنامج العمل. كما اضطلع عقد طيف واسع من الحلقات الدراسية الدولية والإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدور هام في زيادة التوافق الدولي في الآراء وتوسيع تبادل المعلومات.

ويجدر بالذكر أنه، على أساس عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام، تم العام الماضي تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن صك دولي لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يوثق به وعقدت دورتان. وأجرت الأطراف المشاركة تبادلا معمقا للآراء بشأن الوسم وحفظ السجلات والتعاون الدولي في مجال التعقب وتوصلت إلى توافق واسع في الآراء. ويحدونا الأمل أن يستكمل الفريق العامل الصكوك الدولية الجديدة في الوقت المحدد، الأمر الذي سيسهم في توجيه ضربة أشد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي تموز/يوليه هذا العام، سيعقد اجتماع الدول الثاني الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، وسيعقد المؤتمر الاستعراضي العام المقبل. ونأمل أن يجري الاجتماعان الهامان، استنادا إلى العمل السابق، استعراضا شاملا لتنفيذ برنامج العمل وأن يتبادلا الآراء وأن يبحثا بشكل مشترك عن حلول للصعوبات والمشاكل وأن يعززا بشكل جدي الجهود الوطنية للتنفيذ التدريجي للتدآبير المختلفة الواردة في برنامج العمل.

وفي الأعوام الأخيرة، أجرى مجلس الأمن في كثير من الحالات مداولات استثنائية بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأكد على أهمية تلك المسألة في البحث عن تسويات للصراعات الإقليمية. واستكمالا للمساعي الدولية المذكورة آنفا، ينبغي لمجلس الأمن، في نطاق ولايته، أن يواصل إيلاء اهتمامه للمسألة، وأن يرصد على نحو جدي تنفيذ العمليات ذات الصلة لحظر الأسلحة، وأن يدرج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إذنه بعمليات حفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز التنسيق مع الجمعية العامة والهيئات الأخرى للأمم المتحدة في ذلك الصدد بغية تحقيق التكامل.

وتؤيد الصين بشكل كامل الجهود التي تُبذل لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واضطلعت الصين بدور نشط في المساعي الدولية ذات الصلة. وفي الأعوام الأخيرة، نفذت الصين بشكل جدي برنامج العمل وحسنت بشكل إضافي تشريعاتها ذات الصلة. ووقعت الصين بالفعل على بروتوكول الأسلحة النارية، وهي الآن تعد للتصديق على البروتوكول وتنفيذه، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها والتجارة فيها وترشيد نظامها لوضع العلامات.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور قيادي في المساعي الدولية للبحث عن حلول لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اضطلعنا بدور نشط وبنّاء في جميع اجتماعات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن عمل الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية بشأن الصك الدولي الجديد. وفي نيسان/أبريل هذا العام، ستعقد الصين واليابان وسويسرا بشكل مشترك، بالترافق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حلقة عمل دولية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بيجين بغية تعزيز الدراسة المعمقة لتلك المسألة، خاصة في آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا. والصين على استعداد لمشاركة بقية المجتمع الدولي في البحث عن حل عالمي مبكر ومناسب لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقبل اختتام بياني، أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن المساندة والشكر للوفد الياباني على صياغة البيان الرئاسي المقرر اعتماده اليوم.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأسلحة الصغيرة. وفي الواقع، كما بين ممثل تترانيا، فإن منع انتشار تلك الأسلحة يشكل مهمة رئيسية لمجلس الأمن في تنفيذ ولايته لصون السلام والأمن الدوليين.

ونحن نشعر بالامتنان أيضا لوكيل الأمين العام آبي على إحاطته الإعلامية الشاملة وعرضه لتقرير الأمين العام عن الموضوع، ولوزيرة الخارجية السابقة لليابان على بيانها الهام في هذه المناقشة.

لقد قدرت جامعة رائدة أنه، في عام ٢٠٠٣، كان هناك ٦٣٩ مليون قطعة سلاح ناري منتشرة في جميع أرجاء العالم، اشترى المدنيون ٨٠ في المائة منها. ومن هذا العدد من الأسلحة النارية المدنية، المصّنع أغلبها في البلدان المتقدمة النمو، تمثل ٤١ في المائة أو ما يربو على ٢٠٠ مليون قطعة سلاح أسلحة غير مشروعة؟ بمعنى، أن هناك معدلا يبلغ قطعة سلاح غير مشروعة أو غير خاضعة للرقابة، وغير مرخصة، وغير قانونية، وغير مأذون بها لكل ٢٥ شخصا في العالم. ومما سيثير الاهتمام معرفة إحصائيات العام الماضي.

في أجزاء كبيرة من العالم تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أسلحة للدمار الشامل. وتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يغذي الصراعات، ويتسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا ويعقد عمليات حفظ السلام. ويعرقل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتسوية السلمية للتراعات. وكذلك اتخذت الجمعية العامة، لأول مرة في عام ١٩٩٤، القرار ٧٥/٤٨ واو، قرارا يعترف بالتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة على الأمن الوطني والإقليمي وإسهامها في زعزعة استقرار الدول.

ومنذ ذلك الحين، لم يظهر أي نظام للتحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ويرى وفد بلدي أن

مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية، وتتطلب استجابة شاملة ومنسقة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية. وتتخطى المشكلة المجال العسكري ومجال نزع السلاح؛ ولها عواقب إنسانية وكذلك عواقب اجتماعية اقتصادية. ولذلك هناك حاجة إلى التعاون الدولي، وبناء القدرات وتقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية في معالجة هذه المشكلة. كما يتعين على البلدان المصدرة للأسلحة أن تضطلع بقدر أكبر من المسؤولية في عملياتها المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤيد وفدي المفاوضات المتعلقة بإبرام صكين دوليين مهمين مقترحين في إطار برنامج الأمم المتحدة للعمل يعالجان، على التوالي، وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسمسرة غير المشروعة فيها. وهناك حاجة ماسة إلى إبرام ذينك الصكين بصورة ناجحة من أجل التلاحم في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وهذا من شأنه ضمان تناسق التشريعات الوطنية وكذلك الترتيبات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية أو إعادة تنسيقها حسبما يقتضي الأمر. وما لم يبدأ سريان هذين الصكين، فإن النُهج اليائسة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ستتيح للمهربين والسماسرة غير القانونيين المنظمين جيدا مساحة واسعة للقيام بتجارتهم مع الإفلات من العقاب.

وينبغي بذل كل جهد لاختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع الصك الدولي بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومسألة ما إذا كان ينبغي للصك أن يكون ملزما قانونا أم لا يجب أن لا تكون بعد الآن مصدرا للانقسام، إذا أخذت في الاعتبار حقيقة أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعتبر بالفعل جريمة في العديد من الولايات القضائية. وفي هذا السياق، ستؤيد الفلبين توصية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التي تنص على ما يلي:

”وينبغي للدول الأعضاء أن تعجل وتختتم المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الملزمة قانونا بشأن وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن عمليات الوساطة والنقل المتصلة بها“. (A/59/565، التقرير، الفقرة ٩٦)

ومما يبعث على الأسف أن المفاوضات حول مشروع الصك الدولي بشأن الوساطة قد تأجلت حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٦.

وأوضحت الفلبين في العام الماضي أن مجلس الأمن والجمعية العامة مهتمان على حد سواء بقضية الأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلادي مجددا اقتراحه بالتفاعل بين المجلس والجمعية، لتيسير اتخاذ إجراءات متكاملة بشأن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونؤيد بشدة أن يعقد هذا العام أول اجتماع تشاوري تنسيقي بين المجلس والجمعية من أجل تحريك التفاعل الذي تمس إليه الحاجة، بين جهازي الأمم المتحدة الأكثر اهتماما بموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وختاما، ومثلما قالت وزيرة خارجية اليابان السابقة، فإن قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قضية متعددة التخصصات. وينبغي أن نواصل الاستفادة من مساعدة المجتمع المدني والتعاون معه حيث أن أعضاءه ينظرون إلى قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من منظور الاعتبارات الإنسانية. ويمكن للمجتمع المدني أيضا أن يوفر زخما للحكومات لكي تمضي قدما وأن تتجنب أي تأخير لا لزوم له. ويجيء تأييد وفد بلادي القوي لإعطاء دور للمجتمع المدني من باب مساندة ما ينص عليه برنامج العمل من تشجيع المنظمات غير

الحكومية والمجتمع المدني على الانخراط، حسب الاقتضاء، في جميع جوانب الجهود الدولية ودون الإقليمية والوطنية لتنفيذ البرنامج.

ونحن بالطبع ممتنون للبعثة اليابانية على التفاوض بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية اجتماع اليوم.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة. ونرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لهذه القضية، التي تتسم بحساسية خاصة نظرا لعواقبها على صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2005/69)، والسيد نوبوياسو آبيه على عرضه الممتاز للتقرير.

يشكل نطاق وتعقد قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديا للمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، وحتى يتخذ تدآبير سريعة وفعالة وأكثر جرأة لكبح هذه الآفة. إن مكافحة هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد تتطلب يقظة دائمة وإجراء فعالا من المجتمع الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك أي تردد، ولا يمكننا أن نتهاون في جهودنا. وإن الدول التي تقع عليها مسؤولية رئيسية في هذه المهمة يجب أن تتخذ خطوات تتناسب مع حجم التحدي، وأن تحترم تماما في الوقت نفسه حق كل دولة في الأمن، مثلما هو مجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

وحتى يتكلل هذا النضال بالنجاح يجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم التزاما قاطعا بإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن تتعاون بشكل تام على الصعد الثنائي والإقليمي والدولي، لتقويض شبكة سماسرة الأسلحة غير المشروعة.

إن معالجة أسباب المشكلة تتطلب بوضوح أن تظهر البلدان المنتجة أعلى مستوى من المسؤولية في التعريف بالمستخدم النهائي حينما تتعاقد على بيع الأسلحة.

إن الجمعية العامة تسهم إسهاما حقيقيا بتعبئة المجتمع الدولي ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومن دون شك، فإن برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، خطوة مهمة إلى الأمام في مكافحة هذه الآفة، التي تغذي الصراعات المسلحة، خاصة في أفريقيا، وتغذي الشبكات الإرهآبية والجريمة المنظمة.

ومن ضمن مزايا البرنامج أنه يحدد عددا من المعايير والمبادئ التي أصبحت علامات بارزة لأي مهمة في هذا المجال. وكان مقرر الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة استجابة حسنة التوقيت لمشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي بشأن مكافحة أعمال النقل غير القانونية لهذه الأسلحة.

وبعد المناقشات المفتوحة في آب/أغسطس ٢٠٠١ (انظر S/PV.4355)، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4623)، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (انظر S/PV.4895)، اعتمد مجلس الأمن ثلاثة بيانات رئاسية تتضمن توصيات تؤيد الجهود المبذولة في هذا المجال، وتساعد على حل مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في الحالات التي تكون معروضة على المجلس. وهنا يتفق وفد بلادي مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة إلى التفاعل بين الجهازين الرئيسيين في المنظمة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، بغية زيادة الفهم لهذه الظاهرة

ووضع استراتيجية مشتركة طويلة الأمد تتناسب مع حجم التحدي.

ومن وجهة نظرنا، فإننا لن نتمكن من كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أو تعزيز السلام في حالات الصراع وما بعد الصراع ما لم يتحقق تعاون إقليمي وتعاون دولي في تعبئة الموارد للمساعدة في جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة غير القانونية، في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

وفي هذا الصدد، فإن أفريقيا تستحق دعم المجتمع الدولي واهتمامه بجهودها المتواصلة وعزمها على مكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، التي تهدد استقرار أفريقيا وتعرض جهودها الإنمائية لخطر بالغ.

وثمة جهود محمودة بُذلت على مستوى القارة الأفريقية، من خلال إعلان باماكو والوقف الاختياري في غرب أفريقيا، مثلاً، الأمر الذي يعبر عن دعم القارة الثابت للجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وعزمها على الإسهام في تلك الجهود بنشاط.

وفي هذا السياق، فإن الجزائر إذ تدرك الحاجة إلى كفالة التعاون الإقليمي لمكافحة نقل الأسلحة الصغيرة عبر الحدود في المنطقتين العربية والأفريقية، قد وافقت على تنظيم اجتماع إقليمي بشأن تلك المسألة، بدعم من إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والبلدان المهتمة.

وفي الختام، أود أن أشكر وفد اليابان على توليه تنسيق المفاوضات بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي يؤيده وفدي تأييداً كاملاً.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الأسلحة الصغيرة. ونثني على تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (S/2005/69). وأود أيضاً أن أشكر السيد آبي، وكيل الأمين العام، على ملاحظاته المفيدة، والسيدة كاواغوتشي على حضورها هنا في المجلس.

وأود أن أؤكد بداية على أن الدانمرك تؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للكسمبرغ في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة لنا يتسم بالتعقد. إذ أن تلك الأسلحة تغذي التوترات الكامنة، وتزيد من حدة الصراعات، وتعرقل جهود بناء السلام. كما أن الأسلحة الصغيرة سلعة يسهل تداولها على المهربين والمتحايلين على الجزاءات والإرهابيين، كما تجرى مبادلتها على نطاق واسع بالموارد الطبيعية التي تستخرج بصورة غير قانونية. وفي نفس الوقت، تمثل الأسلحة الصغيرة في كثير من مناطق العالم وسيلة لكسب القوت ووسيلة الحماية الرئيسية بالنسبة للمدنيين الذين يكافحون من أجل البقاء في مجتمعات يسيطر فيها حكم الأسلحة بدلاً من حكم القانون.

ولا بد من معالجة هذا التحدي المعقد من خلال نهج شامل يتناول جانبي المعادلة من عرض وطلب. وينبغي أن يشتمل ذلك النهج على مجموعة من الإجراءات – الأمنية والقانونية والسياسية والإنمائية– على أن يُشرك مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، والمجلس هو أحدها فحسب. وأود أن أعرض بإيجاز بعض الآراء فيما يتعلق بثلاثة من مجالات العمل.

أولاً، إن الدانمرك تؤيد تماماً التنفيذ المعجل لبرنامج عمل الأمم المتحدة. ونأمل أن يساعد الاجتماع الذي سيعقد هذا العام، في إطار الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ على مواصلة تطوير هذا البرنامج بوصفه منهاجاً للسياسات المتقدمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والمفاوضات الجارية حول وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر يمكن أن تشكل إنجازاً رئيسياً في هذا المجال، ونحن نؤمن بشدة بأن على المجتمع الدولي أن يتحرك على نحو مباشر لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً.

وتطوير أداة لمكافحة السمسرة غير المشروعة هو الخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها. وثمة تداخل شديد بين سلسلة الإمداد القانونية وغير القانونية. وفي المرحلة الأخيرة وحدها، غالباً، تصبح التعاملات غير قانونية. وتطوير شهادات المستعمل النهائي التي يمكن التحقق منها والوثوق بها يمكن أن يكتسي أهمية أساسية في مواجهة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

ثانياً، نود أن نشدد على ضرورة أن يواصل المجلس استكشاف السبل والوسائل الكفيلة باستخدام عمليات الحظر على الأسلحة وإنفاذها. ونوافق على توصية الأمين العام بضرورة أن يبادر المجلس إلى استخدام الحظر على الأسلحة في وقت مبكر وليس آجلاً، للحيلولة دون تحول التوتر السياسي المتصاعد إلى صراع عنيف بشكل صريح. وسيكون ذلك في كثير من الأحيان وسيلة لكسر الحلقة التي تربط بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وإن إنشاء أفرقة الخبراء قد عزز رصد عمليات الحظر على الأسلحة بدرجة كبيرة، لكن لا بد من تعزيز متابعة توصيات تلك الأفرقة، مثلاً من خلال أحكام أقوى للجزاءات الثانوية على من ينتهك نظم الجزاءات من البلدان والأفراد. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعزز مواصلة النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به وحدات حفظ السلام وغيرها من الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، لإنفاذ نظم الجزاءات. ومرة أخرى، ينبغي توجيه الاهتمام إلى طرفي سلسلة العرض والطلب. فعمليات الحظر على الأسلحة لا تتحقق الفائدة منها إلا بوجود الوسائل اللازمة لإنفاذها مع حرص الجميع على مراعاتها.

ثالثاً، أود أن أشدد على شواغلنا الخاصة فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا، حيث تمثل عمليات النقل غير المشروع للأسلحة وإعادة تداولها من صراع إلى آخر مشكلة متفاقمة. وينبغي الاستفادة الكاملة من الصكوك الدولية والإقليمية للحد من تدفقات الأسلحة بشكل غير مشروع وإنفاذ الحظر على الأسلحة في أفريقيا. ولا يمكن مواجهة هذا التحدي على المدى الطويل إلا من خلال الاعتراف بالصلة بين الأمن والتنمية. ولكسر هذه الحلقة المفرغة، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للجوء إلى الأسلحة: الفقر، وعدم توفر فرص العمل المشروع، وعجز الدول عن توفير الأمن، والحروب الأهلية.

ولذلك، من الأهمية بمكان توفير التمويل اللازم لمرحلة إعادة التأهيل وإعادة الإدماج من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي للمجلس أن يجري مشاورات مع الشركاء المعنيين بحثاً عن طرق جديدة لتأمين الموارد اللازمة لتهيئة إمكانيات للتدريب المهني والتعليم وإيجاد فرص عمل حقيقية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود والنساء.

ولا بد لنا أن ننظر بذهن متفتح في إمكانية تمويل جزء أكبر من الأنشطة المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار عمليات حفظ السلام من خلال الاشتراكات المقررة. ولكن، كثيراً ما تتوفر الموارد المالية والبشرية بالفعل؛ ونحتاج إلى تنسيقها بشكل أفضل فحسب. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بين البلدان المتجاورة. كما أن زيادة إشراك المنظمات الإقليمية،

مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن أن يسهم في دفع تلك الجهود.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي ألا ننسى صلة ذلك بالحكم الرشيد. وعلى سبيل المثال، فإن محاولات تعزيز سيادة القانون وإنفاذه قد تعزز الثقة في النظام القانوني للبلد، الأمر الذي قد يساعد، بدوره، على الحد من إغراء انتزاع الحقوق باليد دون الالتجاء إلى القانون.

ومن الواضح أن المجلس ليس إلا طرفاً واحداً بين عدد من الأطراف الفاعلة اللازمة لمواجهة التحدي المعقد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستسعى الدانمرك خلال فترة ولايتها إلى تعزيز التعاون بين المجلس والوكالات والمنظمات المعنية الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها في إطار ذلك المسعى الهام. ونعتقد أن تحدي الأمن والتنمية الذي تنطوي عليه الأسلحة الصغيرة إنما يؤكد أهمية البرنامج الحالي لإصلاح الأمم المتحدة، ولاسيما توصية فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بإنشاء لجنة لبناء السلام تكون مهمتها إدماج الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لبناء السلام.

أخيراً، أود أن أشكر وفد اليابان على إعداد مشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للكسمبرغ في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر السيد آبي، وكيل الأمين العام، على عرضه للتقرير (S/2005/69) بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، والتي تتصل بصميم عدد من الصراعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وبناء على توصيتكم، سيدي، سأتوخى الإيجاز في بياني. وسوف أوزع النص الكامل للبيان الذي كنت أعتزم الإدلاء به، حيث أنه يحتوي على مزيد من التفاصيل بشأن موقفنا.

منذ إطلاق برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ما فتئت فرنسا تشارك في تنفيذه بصورة نشطة. وعلاوة على ذلك، ينظر بلدي في اتخاذ مبادرات جديدة يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يشارك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بشكل أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، سعت فرنسا إلى تعزيز أنشطة المنظمات الإقليمية التي ننتمي إليها وتطوير التعاون مع الكيانات الإقليمية الأخرى. وعملنا على تعزيز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنشطة الاتحاد الأوروبي. وفي القارة الأفريقية، ظللنا ندعم ماليا تنفيذ الوقف الاختياري الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ عام ١٩٩٩. وقدمنا أيضا دعما طويل الأجل لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الكائن في لومي، وسنواصل ذلك الجهد. أخيرا، في المحافل المتعددة الأطراف، تأمل فرنسا أن تؤدي المفاوضات التي بدأت في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى إبرام صك ملزم قانونا من شأنه أن يمكن في النهاية من تحقيق الانسجام الدولي للمعايير الوطنية والإقليمية في هذا المجال.

وعلاوة على المبادرات المضطلع بها فعلا، يجب أن نحدد الآن ما هي المقترحات التي يمكن أن تحقق توافقا في الآراء. ونعتقد أنه على أساس الاحتياجات العملية مثل الاحتياجات الناشئة في البعد الإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، سيتسنى التوصل إلى تلك المقترحات.

إن نهج فرنسا تجاه هذا الموضوع داخل الاتحاد الأوروبي له جانبان. أولا، يجب أن نستجيب لطلبات بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا الرامية إلى خفض مخزوناتها الزائدة عن الحاجة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة الناتجة عن الحرب الباردة. فإن تلك المخزونات يمكن الانحراف باستعمالها، ويمكن أن تغذي الاتجار غير المشروع، وبوجه خاص للأطراف من غير الدول في أفريقيا.

ثانيا، ينبغي أن ندعم جهود المنظمات الإقليمية الأفريقية في تنفيذ صكوك مثل الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للمشاكل العابرة للحدود و، في ذلك السياق، لمكافحة النقل الجوي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك طريقة مفضلة للالتفاف حول وتشكل مصدر قلق خالص لمجلس الأمن. ويتعين علينا أيضا أن نفكر في كيفية تكميل الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية تحسين فعاليتها، وفي الطريقة يمكن بها لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تسهم في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد الوطني، نفكر أيضا في آثار التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية البشرية، وفي وسائل لإدراج تلك المسائل في صكوك التعاون الثنائي.

تلك هي النقاط التي أردت إثارتها. وتحاول فرنسا الآن تعزيز إحراز تقدم في تلك المجالات مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تلقى أفكارنا تجاوبا أوسع في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنن.

أود أيضا أن أشكر السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة.

إن الآثار الضارة لانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة واضحة بصورة متزايدة. وما من شك في أن هذه الأسلحة تساعد على زيادة عدد الأزمات. فهي تؤجج الصراعات المسلحة وتطيل أجلها. وتدعم أيضا الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأعمال المرتزقة والعديد من العوامل السلبية الأخرى التي تعرض حقوق الإنسان لخطر شديد وتعوق الجهود الإنمائية في البلدان المتضررة.

إن أفريقيا عموما وغرب أفريقيا خصوصا متضرران. فقبل عامين، في الاجتماع الأول الذي يعقد بين الدول الأطراف مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ذُكِر أن عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة في غرب أفريقيا بلغ ٨ ملايين قطعة. واليوم تقدر الجماعة الاقتصادية ذلك العدد بـ ١٥ مليونا.

غير أن ذلك لا يعود إلى الافتقار إلى الوعي بخطورة الظاهرة وآثارها على استقرار المنطقة دون الإقليمية. والزيادة المذهلة في عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة حدثت بالرغم من إنشاء الجماعة الاقتصادية للوقف الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد قررت دول الأعضاء في الجماعة وهي مصيبة تماما تحويل الوقف الاختياري إلى اتفاقية ملزمة لجعل الآلية أكثر فعالية. وتعتزم الجماعة الاقتصادية إكمال عملية اعتماد الاتفاقية في موعد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كحد أقصى. وسيُعهد بإدارتها لجهاز يتمتع بنفوذ خاص في الجماعة الاقتصادية – مجلس الوساطة والسلام – الذي سيقدم كل سلطته للآلية الجديدة.

وهنا ينبغي أن أذكر أيضا قرار بلدان الجماعة الاقتصادية استبدال برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن

والتنمية، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ لدعم الوقف، ببرنامج إقليمي جديد للمراقبة. ومن الواضح أن الأثر الفعلي لبرنامج التنسيق والمساعدة ظل ضعيفا بسبب الافتقار إلى الموارد.

والبرنامج الجديد الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ، المسمى بمشروع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وإنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة في الأمانة التنفيذية للجماعة، عنصران هامان يعبران عن الالتزام المتجدد بمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدراتها على رصد تداول الأسلحة الصغيرة عبر حدود الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، تشكل تجربة الجماعة الاقتصادية أيضا مثالا ملموسا للتعبئة لاحتواء الظاهرة. ونحن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه مناشدة قوية لكي تتحمل البلدان الممدة بالأسلحة الصغيرة مزيدا من المسؤولية لتساعد على القضاء على ظاهرة انتشار هذه الأسلحة.

إن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا ينبغي أن تولي اهتماما خاصا لضبط تدفقات الأسلحة التي تلتقي هناك. ونرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في استراتيجية المجتمع الدولي. وإحدى دعائم تلك الاستراتيجية تتمثل في النهج الإقليمي المتكامل الذي اعتمدته الأمم المتحدة في مجال تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع مراعاة الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية والاجتماعية. ويجب دعم ذلك النهج بالموارد الكافية لتحقيق أقصى حد من أثره. وبالمثل، نحن نؤيد تماما الصرامة الموصى بها لضمان الامتثال لعمليات الحظر التي يعتمدها مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، ندعم تنفيذ توصية الأمين العام الرامية إلى التعرف على المنتهكين وتوقيع الجزاءات عليهم.

وإضافة إلى تلك التدابير، التي تسعى إلى خفض العرض، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز ثقافة اللاعنف بين الأطراف السياسية الفاعلة وفي النظم التعليمية على السواء في البلدان المتضررة، لأن ذلك من شأنه أن يساعد كثيرا على خفض الطلب على الأسلحة الصغيرة.

ونحن مقتنعون بأن تضافر جهود المجتمع الدولي والأنشطة المشتركة بين بلدان المنطقة ستمكن من تحقيق الاستقرار الدائم في البلدان المتضررة ومنع زعزعة استقرار البلدان الأخرى التي نجحت حتى الآن في الحفاظ على السلم والأمن داخل حدودها.

ونشكر وفد اليابان على مشروع البيان الرئاسي الذي تفضل بتقديمه إلى المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لكي نستغل وقتنا بالشكل الأمثل ونسمح لأكبر عدد ممكن من الوفود بالتكلم، لن أدعو المتكلمين إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس ثم العودة إلى مقاعدهم في القاعة. وفي كل مرة يأخذ فيها متكلم الكلمة سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي إلى الطاولة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير وأن يعرب عن تقديرنا لكم على إجراء هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسعد وفدي للغاية أن يواصل مجلس الأمن انخراطه في هذه المسألة.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تشكر الأمين العام على تقريره S/2005/69 عن حالة تنفيذ التوصيات الاثنتي عشرة التي قدمها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويولي وفدي أهمية

خاصة للتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، وكيفية إسهام مجلس الأمن في عملية التنفيذ هذه.

بعد ثلاث سنوات من اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١، من المثير للانتباه أن نلاحظ استمرار تداول أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في أفريقيا، وتغذيتها للصراعات، مع عجز حفظة السلام في أغلب الحالات عن التحقق من مصدر هذه الأسلحة.

إن اجتماع الدول الثاني الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل هذا، الذي سيُعقد في تموز/يوليه المقبل، سيتيح في نظرنا فرصة أخيرة قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ من أجل التفكير في مدى تنفيذ الدول الأعضاء للتعهدات الواردة في برنامج العمل. ويعتقد وفدي أن هذا الاجتماع الذي يُعقد مرة كل سنتين ينبغي أن يتيح للدول الأعضاء فرصة لتحديد صعوبات التنفيذ والمجالات التي تتطلب المساعدة، خاصة على الصُعُد الوطنية والإقليمية. ومازالت جنوب أفريقيا تعتقد أن تنفيذ برنامج العمل على الصُعُد الوطنية أمر حتمي إذا أردنا النجاح في جهودنا المشتركة لمنع ومكافحة هذا الوباء من جميع جوانبه والقضاء عليه على الصُعُد الإقليمية والعالمية.

واتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤١/٥٨ الذي يفوض فريقا عاملا مفتوح باب العضوية بالتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها قدم مناسبة ملائمة لكي يتصدى المجتمع الدولي لهذه المسألة بفعالية. ومازالت جنوب أفريقيا مقتنعة بأن وجود صك دولي فعال من شأنه أن يعزز قدرة الدول على كشف النقاب عن خطوط الإمداد غير المشروع والتعرف على التجار ونقاط التحويل من المجالات المشروعة إلى مجالات غير مشروعة.

ويسعد جنوب أفريقيا أن تلاحظ في تقرير الأمين العام إحراز تقدم في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، كما هو مذكور في إطار التوصية الأولى. ولكن التحدي الكبير الذي مازال قائما هو تحقيق توافق آراء بشأن إنشاء آلية دولية قادرة على معالجة وإدارة تعقب هذه الأسلحة غير المشروعة في وقت مناسب وبطريقة فعالة.

ومن خلال هذه الجهود الجماعية لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة – وكذلك المبادرات اللاحقة والمتوخاة التي حددها قرار الجمعية العامة ٨٦/٥٩ لتعزيز التعاون الدولي في منع ومحاربة السمسرة غير المشروعة بهذه الأسلحة والقضاء عليها – سنتمكن من وضع الإطار اللازم لإنهاء وباء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، الذي حدده الأمين العام في توصيته الرابعة. ولذلك يسعد وفدي أن يطلب ذلك القرار إلى الأمين العام إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن مسألة السمسرة، بغية إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بهذه المسألة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٧.

إن القانون الوطني لتقييد الأسلحة التقليدية في جنوب أفريقيا، الذي بدأ تنفيذه في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، يمثل حجر الزاوية في تشريعات بلدي وسياساته المتعلقة بتقييد الأسلحة التقليدية. ويتضمن هذا القانون مبادئ ومعايير توجيهية محددة يُنظر فيها عند تقييم طلبات نقل الأسلحة. وتشمل هذه الأحكام مبدأ التقيد بالقانون والقواعد والممارسات الدولية والواجبات والالتزامات الدولية للجمهورية، بما في ذلك عمليات حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن الدولي. ولقد أُدرج بالفعل هذا الشرط

الأساسي في مشروع قانوننا حتى قبل إدراج التوصية الخامسة، المتعلقة بالتشريعات الوطنية، في تقرير الأمين العام المذكور آنفا والصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1053).

وبالمثل، ينص القانون على أن تُشفع طلبات تصدير الأسلحة بشهادات موثقة للمستخدم النهائي، وهو ما تذكره التوصية التاسعة للأمين العام.

ومن خلال المشاركة الواسعة في عمليتي حفظ السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اكتشفت جنوب أفريقيا قيمة الأنشطة الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لقد أدركت أن الأحكام المتعلقة بهذه الأنشطة جزء أساسي من ولايات عمليات حفظ السلام، وهو ما ذكره الأمين العام في توصيته السابعة. ونعتقد أن توصية الأمين العام الثامنة، الداعية إلى ضرورة ضمان تعزيز التمويل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، توصية حيوية لضمان نجاح عملية السلام برمتها.

وينبغي للبرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تشمل تدآبير محددة لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والفائضة والتخلص منها. ونحث المجتمع الدولي والمانحين على إتمام هذه البرامج لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على تنفيذ هذه البرامج.

إن إحدى دعائم تنفيذ برنامج العمل تتمثل في النهج الإقليمي. ولقد أدركت حكومة جنوب أفريقيا منذ ذلك الحين أهمية هذا النهج في التصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج تابع للاتحاد الأفريقي، تشمل مبادرة للسلام والأمن تضع خطة لتعزيز الأحوال البعيدة المدى للتنمية والأمن في قارتنا. وفي هذا السياق، نهدف بشكل جماعي إلى بناء القدرة على إدارة هذه الصراعات في قارتنا من خلال تعزيز مؤسساتنا الإقليمية ودون الإقليمية حتى تتعامل مع منع نشوب الصراعات، وكذلك من خلال مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ختاما، أود أن أنوه بملاحظة الأمين العام بأن برنامج العمل أصبح مسألة أساسية في جدول أعمال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومازالت جنوب أفريقيا تنظر إلى الجمعية العامة بوصفها الجهاز المناط بالمسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تنفيذ برنامج العمل ورصده، وعن الشروع في استعراضه وإطلاق مبادرات مثل تلك المعنية بالوسم وحفظ السجلات والتعقب، وكذلك المعنية بالسمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن إطار برنامج العمل. ولكن وفدي يعتقد أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل انخراطه في هذه المسألة. و بناء عليه، نعتقد أن المجلس سيُبقي هذه المسألة قيد نظره وسيواصل ممارسة إجراء مناقشات مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد هوشي (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. و تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية التثبيت والانتساب التي يمكن أن تكون مرشحة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بعد ثلاثة أعوام ونصف من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، يرحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة المتاحة اليوم، تحت رئاستكم، سيدي، لتناول مسألة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة التي يتم تداولها، وكذلك عدد ضحايا تلك الأسلحة، مازالا مرتفعين بشكل غير مقبول.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بفرصة مناقشة أحدث تقرير للأمين العام عن المبادرات المتخذة لتنفيذ توصياته المتعلقة بالطرق التي يمكن أن يسهم بها مجلس الأمن في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي مناشدة الأمين العام وضع استراتيجيات طويلة الأجل لوقف الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. إن برنامج العمل لعام ٢٠٠١ هو إحدى تلك الاستراتيجيات، ويعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على تنفيذه على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ويشدد الاتحاد على أهمية إنشاء فريق خبراء حكوميين عقب انتهاء مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل، من أجل النظر في اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحديات والتهديدات والتغيير، التي سلمت بحاجة الدول الجلية للتعجيل في استكمال المفاوضات على اتفاقات ملزمة قانونا بشأن وسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها والسمسرة بها ونقلها، وكذلك ضمان الشفافية في تقديم التقارير الكاملة سنويا عن جميع عناصر السجل الخاص بالأسلحة التقليدية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو موثوق به. وقد تم إحراز تقدم كبير منذ تقديم توصيات الأمين العام في عام ٢٠٠٢ واعتماد الجمعية العامة للقرار ٥٨/٢٤١.

لقد عقد الفريق العامل المفتوح العضوية دورته الثانية قبل أسبوعين، في نيويورك. وعرضت دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى الأولويات المتعلقة بمختلف المسائل وأكدت عليها، وهي المتعلقة بطبيعة الصك، ونطاقه، وتعريفه، ووسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وحفظ السجلات، والتعاون الدولي. وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي التقدم المحرز أثناء تلك المفاوضات، بيد أنه يشعر بالاستياء لأن الدول المشاركة ما زالت منقسمة بشأن مسألتين رئيسيتين، هما طبيعة الصك، وإدراج الذخيرة. والمطلوب بذل جهود إضافية في ذلك السياق.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه يعمل من أجل اعتماد صك ملزم قانونا بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكون مكملا لبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية. كما أن الاتحاد يشدد على الحاجة إلى إدراج قواعد متعلقة بالذخيرة. والواقع أن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تعتمد على استمرار الإمدادات من الذخائر حتى تستمر في جلب الأذى. وإذا تمكنا من كبح تدفق الذخيرة، فسوف يتسنى لنا إسكات تلك الأسلحة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن لمجلس الأمن دورا هاما يؤديه في تعقب الأسلحة الصغيرة وذخيرتها. فبعثات حفظ السلام ولجان الجزاءات المتمتعة بولاية مجلس الأمن ينبغي أن

تكون لها، من حيث المبدأ، صلاحيات طلب بدء تعقب الأسلحة الصغيرة والذخائر المتصلة بها التي تجدها أثناء عملياتها، أو أن تجمعها في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا بأن منظمة الشرطة الجنائية الدولية لها دور هام تؤديه في تنفيذ الصك المستقبلي لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعو الاتحاد إلى عقد اتفاقات تعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية تعالج المسائل القانونية والفنية ذات الصلة بغية تمكين تلك المنظمة من أداء تلك الولاية.

إن انتهاكات حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن تسهم إسهاما كبيرا في نشر الدمار والمعاناة في مناطق الصراع ويجب إدانتها بشدة. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصيات الأمين العام حول تحسين إنفاذ جزاءات مجلس الأمن، لا سيما حظر الأسلحة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصية السيد عنان بالاستخدام بطريقة أقوى وأسرع لحظر الأسلحة في المناطق والبلدان المتورطة في صراع مسلح أو الخارجة من حالة صراع مسلح، وتعزيز فعالية تنفيذها. كما أن الاتحاد يؤيد توصية الأمين العام بتشجيع مجلس الأمن على إنشاء آلية رصد تمكن من اكتشاف الخرق المتعمد من جانب الدول لحظر الأسلحة.

إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بمدونة قواعد السلوك للاتحاد المتعلقة بتصدير الأسلحة، والتي تشكل نظاما دوليا شاملا لتصدير الأسلحة. وترمي المدونة إلى تحسين تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وتعزيز التفاهم المتبادل بشأن سياسات مراقبة التصدير، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالتدقيق في شهادات المستخدمين النهائيين، والتوثيق الملائم، أو الترخيص الرسمي الصادر عن البلد النهائي المقصود.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصية السيد عنان في هذا المجال تأييدا كاملا. وقد مكنت مدونة قواعد السلوك دولنا الأعضاء من وضع معايير مشتركة رفيعة لإدارة نقل الأسلحة التقليدية، ويجري الآن تحديثها بغية تعزيز فعاليتها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة لبناء تأييد إقليمي لوضع مراقبة أفضل على نقل الأسلحة الصغيرة. كما أنه يرحب بالعمل الهام الجاري في عدة محافل لمناقشة تحسين المعايير المشتركة لنقل الأسلحة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ويجب أن توضع هذه المعايير على أساس المسؤوليات المنبثقة من القواعد ذات الصلة للقانون الدولي.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في سجل الأسلحة التقليدية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على دعوته جميع الدول إلى تقديم عائدات التصدير والاستيراد إلى السجل في الوقت المناسب، بما في ذلك المعلومات عن المخزون العسكري والمشتريات المتصلة بالإنتاج الوطني.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتأكيد الوارد في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد الصراع، ونلاحظ الزيادة في التركيز على هذه المسألة من جانب مجلس الأمن. كما أن الاتحاد يقر بقيام الحاجة إلى تدآبير محددة من أجل جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الفائضة أو غير الشرعية في سياق ولاية عمليات حفظ السلام.

إن خطة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا تبرز الدعم الذي يمكن لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية أن تقدمه لقدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام، بما في ذلك تزويد

المنظمات الأفريقية ذات الصلة بأفرقة تحت الطلب لتخطيط وتنفيذ إجراءات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاحات النظام الأمني. كما أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتدريب الأفراد العسكريين والمدنيين من أجل المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالجنود الأطفال.

إن الاتحاد الأوروبي مصمم على مساعدة الشركاء الآخرين بهدف المضي قدما. ويقدم الاتحاد، من خلال عمله المشترك لمكافحة زعزعة الاستقرار وانتشار الأسلحة الصغيرة، المساعدات المالية والتقنية للبلدان ومجموعات الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية التي تطلب هذه المساعدات. ومنذ عام ١٩٩٩، ومن خلال العمل المشترك، قمنا بتنفيذ ١٤ عملية من هذا النوع في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي آسيا وأفريقيا. وقد بلغ مجموع نفقات ذلك ما يناهز ١٣ مليون يورو.

وفي إطار الأولويات التي حددها المجلس، تم توجيه اهتمام خاص لتدمير مخزون الأسلحة الصغيرة ولدعم الوقف الاختياري الإقليمي في أفريقيا. وفي هذا السياق، قرر المجلس الأوروبي، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تقديم الدعم الكامل لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز الوقف الاختياري واستبداله باتفاقية ملزمة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص صندوق التنمية الأوروبي، في عام ٢٠٠٣ وحده، مبلغ ٤٨,٧ مليون يورو لدعم المشاريع الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا. ويمول الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الصندوق عددا من البرامج الرامية إلى التسريح وإعادة الإدماج في المجتمع للمقاتلين السابقين، وغيرها من المشاريع المتعلقة بجمع وتدمير الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد تتبرع على انفراد للعديد من مشاريع المساعدة الرامية إلى تحديد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها، لا سيما في البلدان الأفريقية.

ومع أننا لاحظنا مؤخرا حدوث تطورات إيجابية، اسمحوا لي أن أختتم بدعوة المجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة الجهود الحثيثة من أجل استخدام الصكوك القائمة والمستقبلية بغية وضع حد للتكديس المطلق العنان للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية منع العنف الطائش في المستقبل.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه العمل على بلوغ تلك الغاية بالاعتماد على التعاون الدولي، وبرامج المساعدة المالية والتقنية، والتحديد الفعال للأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لكم يا سيدي الرئيس، لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الموضوعي (S/2005/69) فيما يتعلق بهذه المسألة، وأن أعرب عن تأييدي لما يتضمنه من توصيات.

وفي رأينا أن برنامج عمل الأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠١، هو أشمل إطار للتعامل مع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والبرنامج هام، ولكنه لا يزيد عن كونه الخطوة الأولى الكبيرة صوب تحقيق هدف السيطرة على هذا البلاء. ونرجو أن تجد عملية المتابعة سبلاً لتعزيز التدابير الواردة في البرنامج وزيادة تطويرها.

وتتفق أوكرانيا مع الرأي القائل بأن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة يعوقها إلى حد كبير نقص

القدرة المتاحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعقب مصادر الأسلحة غير المشروعة وخطوط الإمداد بها. ومع تسليمنا بما للتعاون الدولي من أهمية حيوية، نرى أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن تبذل الدول قصارى وسعها لكفالة التقيد الدقيق بالقوانين والأنظمة الدولية والوطنية في إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها واستيرادها وتخزينها ووضع العلامات عليها ونقلها، فضلاً عن الاحتفاظ بسجلاتها.

كما نرى أن كل عنصر في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، أي وضع العلامات عليها وإعداد سجلات لها والتعاون الدولي، ينبغي أن يبقى امتيازاً وطنياً خاصاً. وينبغي لأي ترتيب يضعه صك دولي جديد متعلق بالتعقب أو يواصل تعزيزه ألا يحدث ازدواجية أو أن يعقّد الآليات والترتيبات القائمة أو ينقص من فعاليتها، بما فيها التعاون الجمركي والمساعدة القانونية المتبادلة. وتؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً الرأي القائل بأن أي صك جديد ينبغي أن يتوافق مع التزامات الدول القائمة بموجب الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة، فضلاً عن أن يعكس المصالح الأمنية الوطنية. وفوق كل شيء، نرى أن أي صك قادم ينبغي أن يتسم بمقومات البقاء والفعالية وقابلية التطبيق، حتى يمكن أن يتمتع بأوسع قدر ممكن من دعم المجتمع الدولي.

وواضح أن من المستحيل العمل على قيام أوضاع طويلة الأجل لتحقيق التنمية والأمن بدون تسوية الصراعات الجارية واتخاذ تدابير مناسبة ترمي إلى كفالة الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد أحرز المجلس تقدماً كبيراً في هذا الصدد. بيد أنه ما زال أمامنا شوط نقطعه في مجالات الرصد المفصل والعمل مع الأعمال التجارية والمؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة على تنفيذ قرارات الحظر المفروض على الأسلحة.

وقد ترتبت بعض النتائج الإيجابية على مجموعات التدابير الابتكارية التي يتخذها مجلس الأمن لتعزيز الامتثال لعمليات حظر الأسلحة، بما في ذلك إنشاء أفرقة من الخبراء المستقلين وآليات مستقلة للرصد. غير أن المشكلة لا تزال قائمة. ونؤيد تماماً نظر المجلس في اتخاذ إجراءات ضد من يتعمد انتهاك عمليات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة من الدول والكيانات والأفراد.

كما أن من المهم أن نستعرض الدروس المستفادة، وذلك لكي نضمن فعالية التدابير الأخرى التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن. وسيكون من المفيد التركيز على المصادر المالية المستخدمة في شراء الأسلحة غير المشروعة وتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدولية والأعمال التجارية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى على الأصعدة الإقليمية والوطنية في تنفيذ عمليات الحظر المفروضة على الأسلحة.

وتود أوكرانيا أيضاً أن تقترح بعض عناصر إضافية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تمهيداً لمزيد من استكشافها أثناء مناقشة هذه المسألة، وهي فرض قيود على توريد الذخيرة إلى مناطق الاضطراب، وتدمير المخزونات القديمة المفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترى أوكرانيا أن التدمير الفعال للمخزونات القديمة المفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلدان المتأثرة يمكن أن يشكل تطوراً هاماً.

وفي رأينا أن النجاح في تنفيذ مشروع الصندوق الاستئماني لشراكة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام في بلدي، الذي يرمي إلى تدمير ١,٥ من ملايين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ٠٠٠ ١٣٣ طن من الذخيرة،

فضلاً عن برامج التدمير التي سيضطلع بها في أوكرانيا في المستقبل بموجب وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن مخزونات الذخائر التقليدية، سيسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن أوكرانيا تطبق سياسة مسؤولة في مجال تحديد الأسلحة. وتتوخى التشريعات الأوكرانية تدآبير صارمة للحيلولة دون تصنيع جميع أنواع الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحيازتها والاتجار بها، على نحو غير مشروع. وينص نظام وطني موضوع لمراقبة الصادرات على إجراءات فعالة للترخيص بالصادرات والواردات. وتتخذ أيضاً تدآبير لتحسين التشريعات الوطنية في هذا المجال. ومن الخطوات الأخيرة المتخذة في هذا الصدد اعتماد حكومة أوكرانيا مجموعة من التدآبير العملية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٠ عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن أوكرانيا ستواصل أداء دور فعلي في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكبح انتشارها غير المقيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد لوران (تكلم بالفرنسية): لمجلس الأمن دور هام يؤديه في تيسير وإنفاذ الجهود الدولية المبذولة للحد من تفشي أثر انتشار وإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترى كندا أن التقدم المحرز في هذا الصدد أمر مشجع، ولا سيما إنشاء آليات لتقييم تنفيذ نظم الجزاءات وتعزيز عمليات حظر الأسلحة. ورغم ذلك، تستحق هذه المسألة اهتمام المجلس المتواصل، بالنظر إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين.

وتتيح هذه المناقشة فرصة لا تقدر بثمن لتقدير التقدم المحرز، والنظر في الدروس المستفادة، وأهم من ذلك، لتجديد بذل الجهود من أجل التركيز على الجوانب الكثيرة لمسألة الأسلحة الصغيرة. وسيكون تقرير الأمين العام (S/2005/69) مفيداً في توجيه جهودنا في المستقبل، وخاصة بالنظر إلى توصياته عن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يسهم إسهاماً مفيداً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه.

إن الامتثال لحظر توريد الأسلحة وأنظمة الجزاءات يمثل محور السلم والأمن الدوليين. وإننا نحث المجلس على مواصلة تطبيق ورصد هذه الأنظمة بحزم، ونرحب بمشاركته في المبادرات الإقليمية، مثل إعلان نيروبي والوقف المؤقت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتشجع كندا المجلس على استخدام أدوات مثل تقارير وتوصيات مجموعات الرصد وأفرقة الخبراء لكفالة شفافية أكبر لأنظمة الجزاءات وتعاون أكبر بالنسبة لتطبيقها. ونحث المجلس على تأييد التوصيات التي تقدمت بها المجموعات الرفيعة المستوى ومجموعات الرصد عن الحاجة إلى سد الثغرات في التشريعات المتعلقة بالسمسرة وعلى تعزيز ضوابط النقل. وعلى المجلس أن يدعو الدول الأعضاء إلى ممارسة أعلى درجة من المسؤولية في نقل الأسلحة الصغيرة. وإن الرد العالمي الفعال على الأسلحة الصغيرة لا بد من أن يعالج ضوابط النقل بين الدول فضلا عن النقل إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول.

إن إنشاء صك دولي عن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من شأنه أن يساعد المجلس في جهوده لتطبيق حظر توريد الأسلحة ولمراقبة الاتجار غير

المشروع بغية كفالة توفير الحماية للمدنيين. وكندا ملتزمة بالعمل على الخروج بنتيجة ناجحة من هذه المفاوضات وإننا نرحب بتوصية الفريق الرفيع المستوى بوضع صك قانوني ملزم.

ونحث المجلس على التأمل في دوره في تحسين التعاون الدولي في ما يتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. إن عمليات حفظ السلام ولجان الجزاءات ينبغي أن تكلف بولايات مناسبة للبدء في عمليات التعقب التي ستساعد الدول في تحديد أولئك الذين ينتهكون حظر توريد الأسلحة بشكل متعمد. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع المجلس على النظر في إبداء مزيد من التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بغية تحسين القدرة على الكشف عن نقاط التمويه في الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

(تكلم بالانكليزية)

يجب اعتبار انتشار الأسلحة الصغيرة جزءا من السياق الأوسع للسلم الدولي وأمن الإنسان، بما في ذلك مبادرات تعزيز جهود بناء السلام ومنع الصراع. وتواصل تلك الأسلحة عرقلة تدآبير منع الصراعات، وتقوض تقديم المساعدة الإنسانية، وتزيد من تفاقم الصراعات المسلحة وانعدام الأمن، وتهدد الأمن في مخيمات اللاجئين، وتحبط استدامة عمليات السلام وجهود بناء السلام.

إن من شأن مزيد من التفاعل بين المجلس والجمعية العامة أن يسمح بنهوج خلاقة لقضية الأسلحة الصغيرة من منظور أوسع لبناء السلام وأمن الإنسان. وتؤيد كندا التعاون المتزايد بين الجهازين لتطوير وتنفيذ استراتيجيات فورية وطويلة الأمد. وسيتم تحقيق نتائج أكبر من خلال إجراءات أكثر حسما وموضوعية من قبل الهيئتين كلتيهما.

إن مجلس الأمن، من خلال قرارات مثل القرار ١٥٢١(٢٠٠٣) عن ليبريا والقرار ١٥٣٣(٢٠٠٤) عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعترف بوجود صلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها، وقد بذل الجهود لمعالجة تلك الصلة. وكندا تحث مجلس الأمن على اتخاذ تدآبير أقوى – بما في ذلك إنفاذ ورصد الجزاءات المحددة الهدف – لكسر الحلقة بين شحنات الأسلحة عبر القنوات غير الشرعية واستغلال الموارد الطبيعية.

وترحب كندا بالتقدم المحرز حتى اليوم في إدراج التخطيط لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام المتكاملة، فضلا عن وضع سياسات ومبادئ إرشادية وإجراءات لتخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق حفظ السلام. ونحث المجلس على اعتماد نهوج شاملة وإقليمية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتضمين تلك النهوج في ولايات عمليات حفظ السلام وتوفير التمويل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن ميزانية عمليات حفظ السلام، وإيلاء الاعتبار الواجب للإندماج لكفالة التنمية الاجتماعية — الاقتصادية المستدامة.

وننادي بالتشديد المتواصل على التنفيذ المتوازي لتنمية المجتمع وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع أخذ جميع أعضاء المجتمع – الرجال والنساء والأولاد والبنات – في الحسبان، وتضمين استراتيجيات للأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وتمشيا مع التزاماتنا بموجب القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تدعو كندا على وجه الاستعجال إلى المشاركة التامة المتساوية للمرأة في رسم وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأن الإجراءات والقرارات المتعلقة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تؤثر تأثيرا مباشرا ومحددا على حياة النساء وعلى إمكانيات تحقيق السلام المستدام.

إن المجتمع الدولي، من وجهة نظر كندا، لم يف بكامل التزاماته بجعل الناس ومجتمعاتهم المحلية أكثر أمنا من العنف المسلح. هذه حالة مدمرة لها وطأة حقيقية عالقة تظل تقوض الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة بيئات سلمية آمنة يمكن فيها للأنشطة الإنسانية والإنمائية أن تترسخ جذورها وأن تثمر. ومسؤوليتنا الجماعية تقتضي منا اتخاذ إجراءات ملموسة تسفر عن حياة أرقى وأكثر أمنا للفتيات والأولاد والرجال والنساء في كل مناطق العالم. ولقد آن أوان العمل. وتنطوي الشهور الثمانية عشر القادمة على فرص مهمة لاتخاذ إجراءات منسقة ضد سهولة توفر الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها. فاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ومؤتمر عام ٢٠٠٦ الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة، يتيحان لنا محفلين لتقييم نجاحاتنا، والأهم، لرسم طريق المضي قدما.

ومما يتسم بالأهمية كفالة الأخذ بنهج أشمل لموضوع الأسلحة الصغيرة في اجتماعي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وإن جوانب الموضوع التي أهملت في برنامج عمل عام ٢٠٠١ يجب أن تحظى بالاهتمام الكافي، بما في ذلك تلك المتعلقة بوطأة الأسلحة الصغيرة على البشر وأثرها على أعمال المنظمات الإنسانية.

والتحدي الماثل الآن أمام المجلس والدول الأعضاء، إلى جانب شركائهم من المنظمات الدولية والمجتمع المدني، هو ترجمة الأقوال إلى أفعال وإحراز التقدم في جدول الأعمال العاجل هذا. إن المشكلة معقدة، لكن الحل ليس مستحيلا. لدينا الوسائل المطلوبة للاضطلاع بعمل بناء لبلوغ هدفنا المشترك. ويجب علينا أن نفعل ذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر بنن على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يبين برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إلا أنه، بغية أن تصبح المكافحة فعالة بقدر أكبر، ينبغي دعم جهود الحكومات وإتمامها من جانب منظمات متعددة الأطراف، وبذلك يكون لمجلس الأمن دور واضح يؤديه.

لقد أدرج الأمين العام في تقريره في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مجموعة من التوصيات حول السبل والوسائل التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها أن يساهم في التعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الحالات المعروضة عليه. ولا تزال تلك التوصيات وجيهة. ويظهر آخر تقرير للأمين العام عن المبادرات المقدمة لتنفيذ تلك التوصيات أنه تم إحراز تقدم هام في بضعة مجالات رئيسية.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة للتركيز على بضعة جوانب ترى سويسرا أن لمجلس الأمن دورا ملموسا يضطلع به فيها.

أولا، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج في جميع ولايات بعثات حفظ السلام شرط جمع المعلومات، بما في ذلك معلومات عن وسم الأسلحة، عن كل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المجمعة أو المصادرة في سياق تلك البعثات، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

كما ينبغي للمجلس أن يتيح لعمليات حفظ السلام تقديم طلبات للدول من أجل تعقّب هذه الأسلحة. ومن أجل تنفيذ هذه المهام الإضافية في إطار عمليات حفظ السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتعين إدراج الموارد اللازمة في الميزانية العادية لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، من الأساسي كذلك الامتثال لتدآبير حظر توريد الأسلحة ونظم الجزاءات. وتعتقد سويسرا أن تطبيق حظر توريد الأسلحة يمكن تحسينه إلى حد كبير إذا ما منحنا لعمليات حفظ السلام ولجان الجزاءات ولاية تقديم طلبات إلى الدول فيما يتعلق بتعقّب الأسلحة غير المشروعة التي تكتشف في إطار التحقيقات التي تجريها. وسيسهم هذا التدبير في تحديد الشبكات التي تقوم بشكل غير مشروع بتوريد الأسلحة والمواد التي تخضع للحظر.

وفي هذا السياق، هناك تدبيران جديران بالتشجيع. التدبير الأول يتمثل في أنه من الأفضل أن نقوم بتدريب موظفي الأمم المتحدة، الذين يعملون في البلدان الخاضعة لحظر توريد الأسلحة، على نظم مراقبة هذا الحظر والأنشطة ذات الصلة، مثل جمع البيانات الأساسية عن الأسلحة المصادرة وتحديد تلك الأسلحة. والثاني يتعلق بضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي.

ثالثا، إن سويسرا مقتنعة بأن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يكتسي أهمية رئيسية من أجل ضمان تحديد وتعقّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بشكل فعال. ويمكن تعزيز الروابط مع الإنتربول بتعيين عنصر لإنفاذ القوانين في عمليات حفظ السلام ولجان الجزاءات المختصة بالتفاعل مع الإنتربول، بما في ذلك وصولها إلى قاعدة المعلومات الخاصة بالإنتربول والمتصلة بتعقّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك تدعو سويسرا إلى إبرام اتفاق للتعاون بين مجلس الأمن والإنتربول يمكن أن يشكّل إطارا للتعاون في مجال تعقبّ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويمكن أن يكمَّل اتفاق التعاون هذا ببروتوكول يشمل التفاصيل التقنية، على أساس كل حالة على حدة. كما يمكن أن تشكّل مذكرة التفاهم الحالية بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وبعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، بشأن التعاون في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مثالا يحتذى به في هذا الصدد. ونعتقد أن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية مناقشة اليوم يمكن أن يستفيد بالإشارة إلى ضرورة زيادة التعاون الوثيق مع الإنتربول فيما يتعلق بتعقّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

رابعا، من المؤكد بشكل واضح أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية يشكّل مصدرا للتمويل يغذّي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقد بدأنا في اكتساب قدر كبير من الخبرة في مجال مراقبة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا سيما من خلال عملية كيمبرلي. وتقترح سويسرا إضفاء الطابع الرسمي على أفرقة الخبراء حتى تساهم بشكل أكبر في أعمال المجلس بما يسمح له بوضع القواعد والمعايير الدنيا التي يمكن أن تنظم استغلال الموارد الطبيعية في مناطق الصراع.

وندعو المجلس إلى أن يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا يتناول بشكل محدد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في حالات الصراع، بما في ذلك صلته بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن اتباع نهج أكثر تكاملا فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من شأنه أن يستفيد من البحوث الجدية والدعم من المجتمع المدني. وفي هذا السياق،

نشير إلى الدراسات التي أجرتها الدراسة الاستقصائية الخاصة بالأسلحة الصغيرة ومقرها جنيف، ونبلغ أعضاء مجلس الأمن أن النشرة السنوية لتلك الدراسة الاستقصائية هذا العام سوف تتناول بالتحديد دور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات الحالية.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشير، بصفتي عضوا في شبكة الأمن البشري، إلى الضرورة الملحّة للاضطلاع بعمل متضافر من أجل مكافحة الآثار الإنسانية المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فما زال الانتشار بدون ضابط وإساءة استعمال هذه الأسلحة يشكلان سببا أساسيا للمعاناة البشرية في العالم، ويمثلان تهديدا خطيرا للأمن البشري. وما لم يقم مجلس الأمن والدول الأعضاء والمجتمع المدني بتنسيق الجهود فإننا لن نحقق هدفنا الذي نصبو إليه، ألا وهو ضمان قدر أكبر من الأمان لكل شخص في المجتمع الذي يعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد بيرّوغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكركم على قيامكم بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية، كما نود أن نشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن بشأن السبل التي تساعد على إيجاد حل لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد آبي، على عرضه لتقرير الأمين العام.

ومنذ عام ١٩٩٩، وفي موازاة للعملية التحضيرية لمؤتمر منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، ظل مجلس الأمن يعالج مسألة انتشار هذه الأسلحة، ولا سيما في سياق حالات الصراع المدرجة في جدول أعماله.

إن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بشكل غير مشروع يمثل مشكلة متعددة الأبعاد. وتشجع تلك المشكلة الجريمة المنظمة؛ وتروّج لثقافة العنف؛ وتطيل من أمد الصراعات التي تؤدي إلى وقوع عدد غير مقبول من الضحايا المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء، وتفاقم تلك الصراعات. ولذلك من الضروري أن تكون لنا استراتيجية شاملة من أجل مكافحة ذلك الوضع والقضاء عليه.

ويجب أن تتضافر الجهود المبذولة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن تدرك البلدان المنتجة والبلدان المصدرة أنها تتحمل المسؤولية الأساسية في هذا الصدد. وتشارك المكسيك في جميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها. ومن ثم فإن بلدي طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩٧. كما أن المكسيك طرف في البروتوكول المعني بمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار غير المشروع بها المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الـ ١٢ الواردة في البيان الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/30) يصف الأمين العام أنشطة متعددة يجري الاضطلاع بها في هذا المجال. فهو يؤكد على أن الفريق العامل قد بدأ في التفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن الوثوق به. وأثناء انعقاد الدورة الثانية للفريق العامل مؤخرا، أعاد وفد المكسيك التأكيد على اعتقاده بضرورة وضع صك ملزم قانونا، ليس لضمان فعاليته ونحن نمضي إلى الأمام في تحقيق هدفنا فحسب، بل أيضا لأن ذلك سيشكل سابقة إيجابية للتفاوض فيما بعد بشأن مسائل أخرى تتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتي ستكون موضوع مناقشة في الأمم المتحدة.

ويشير الأمين العام كذلك إلى ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تطبيق التوصيات الأخرى، من قبيل تلك المتعلقة بزيادة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا المجال. ونعتقد أن هذا التفاعل أساسي من أجل اتباع نهج شامل في معالجة هذه الظاهرة بشكل فعال.

وتؤمن المكسيك بأنه ينبغي أن نركز بشكل أوثق على مسألة السماسرة. ويشار إليهم بشكل عابر في برنامج العمل، ولكن لا بد أن تخضع أنشطتهم لقيود صارمة. وتظهر أحدث التقديرات أن السماسرة يضطلعون بدور حاسم في التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعود قلة الاهتمام بالأنشطة التي يضطلع بها أولئك الأفراد بقدر كبير إلى وجود فجوات في النظم الوطنية والدولية.

وبالتالي فإن بلدي يؤمن بأن أحد العناصر الأساسية في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيكون التفاوض على صك قانوني ينظم نقل تلك الأسلحة. ويجب أن يخضع المصنعون والمصدرون الرئيسيون لأحكام دقيقة من شأنها أن تمنع نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمكن تحويلها إلى المسار غير القانوني أو التي يمكن أن تقع في أيدي العصابات الإجرامية والذين ينتهكون القانون الدولي. وسيتعين أن تطبق تلك الأحكام دون أن تحدث تأثيرا سلبيا على عمليات النقل القانونية التي تمكن البلدان من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة ٥١ من الميثاق.

وأحد التدآبير العديدة التي نعتبرها هامة هو ضمان أن تكون جميع عمليات نقل الأسلحة مشفوعة بشهادات المستعملين النهائيين، وفقا للتوصية ٩ للأمين العام.

والمسألة الأخرى التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي هي الحاجة إلى تنظيم حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أعربت المكسيك عن هذا الشاغل خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد عام ٢٠٠١. ويؤمن بلدي بأن من شأن إجراء مناقشة لهذه المسألة على المستوى الدولي أن يمكن الدول من تبادل خبراتها في المراقبة الفعالة لملكية المدنيين للأسلحة.

وتعلق المكسيك أهمية كبيرة على عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ونؤمن بأنه ينبغي للمجلس أن يشارك الهيئات الأخرى للأمم المتحدة والهيئات الوطنية ودون الإقليمية والدولية ذات الصلة العمل على تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء عليه من جميع جوانبه.

ومن الواضح من تقرير الأمين العام أن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، اتخذ خطوات تظهر التزامه بمعالجة هذه المشكلة. ولكننا ما زلنا بحاجة إلى صكوك جديدة واستراتيجيات تمكننا من القضاء الفعال والكامل على التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. ويحدونا الأمل أن يعجل هذا الاجتماع باعتماد الالتزامات التي أرجئت فترة أطول من اللازم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل بيرو، وأعطيه الكلمة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بغية النظر مرة أخرى في مسألة تحظى بأهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي هي: الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت اليوم محور جميع الحروب الأهلية وأعمال العنف المسلح في جميع أرجاء العالم. وهي تحظى بخصائص معينة: فهي صغيرة؛ ولا تزن كثيرا؛ ولا تكلف كثيرا. وذلك يجعلها سهلة جدا للنقل والاستعمال: وبالحد الأدنى من التدريب، حتى الطفل يمكن أن يستعملها – والواقع أن الأطفال يستعملونها. وفضلا عن ذلك، فإن من السهل إخفاء هذه الأسلحة، ومن العسير جدا رصد التجارة فيها أو تعقب مقصدها النهائي. والعديد من هذه الأسلحة يجري تصديرها بشكل قانوني، ولكنها بعد ذلك تدخل السوق غير المشروعة، وهي تشكل اليوم المصدر الرئيسي لدخل العصابات المسلحة والمجرمين الآخرين، بما في ذلك المرتزقة والجماعات الإرهابية.

إن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة أخذ يصبح تهديدا مستمرا أكبر للأمن الدولي في هذا القرن. وفي الأعوام الـ ١٥ الماضية، استخدمت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أكثر من ٩٠ في المائة من الصراعات المدنية، وهي مسؤولة عن معظم الوفيات المتصلة بالأسلحة التي تحدث في جميع أرجاء العالم–أكثر من نصف مليون وفاة كل عام.

وبالرغم من حقيقة أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثبتت، منذ الحرب العالمية الثانية، أنها أكثر فتكا من الأسلحة الثقيلة وأسلحة الدمار الشامل، فإن من المفارقة أن تركز الأمم المتحدة، منذ إنشائها، على تطوير نظم دولية لتحديد الأسلحة تطبق على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وذلك، بطبيعة الحال، أمر بالغ الأهمية. ولكن من المفارقة حقا أننا لا توجد لدينا حتى الآن معاهدة دولية لتنظيم الأسلحة التي سببت معظم الوفيات المتصلة بالأسلحة بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت تفتك.

وبالرغم من أننا أحرزنا تقدما استنادا إلى برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، فإن حقيقة أن برنامج العمل ليس ملزما قانونا على المستوى الدولي تعني أننا ما زال علينا أن نقطع شوطا طويلا لكي نتوصل إلى حلول حقيقية وفعالة، إذ أنه لا توجد آليات للتحقق أو للمعاقبة على عدم الامتثال.

ولذلك السبب فإن الأمر المشجع الآن هو رؤية الاهتمام المتزايد لمجلس الأمن بهذه المسألة، التي تضر بالأمن البشري في جميع القارات. ونؤمن بأنه، بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ينبغي أن يدعم مجلس الأمن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2005/69). وفي العام الماضي، حينما تكلمتُ بشأن المسألة نفسها في الجلسة الـ ٤٨٩٦، قدمتُ قائمة مفصلة بالإجراءات التي يلزم اتخاذها. واليوم، سأقتصر على تكرار إجراءين أعتبرهما الأكثر أهمية.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن ينشئ آليات محددة لجعل الدول تمتثل لعمليات حظر الأسلحة. وينبغي الترتيب لإنفاذ التدابير ضد الدول الأعضاء التي تنتهك عمليات الحظر تلك، مع إنشاء آليات للرصد لضمان الامتثال. وينبغي أن يمكننا نظام فعال للتعقب من مكافحة الاستعمال غير السليم للأسلحة الصغيرة من لحظة تصنيعها إلى أن تصل إلى المستعمل النهائي. ومن شأن ذلك أن يمكِّن من مقاضاة الأفراد ومن محاسبة الحكومات على المبيعات غير القانونية وعلى انتهاكات عمليات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة.

ثانيا، لا بد أن يدرج مجلس الأمن في ولايات حفظ السلام أحكاما تتصل بنزع سلاح المقاتلين السابقين

وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن يكون التركيز على جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الفائضة بغية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي يمكنه أن يسبب نشوب صراع جديد وأعمال عنف لا صلة لها بالصراع. ويجب أن تكون تلك الإجراءات وثيقة الصلة بزيادة لازمة في الموارد المالية لبرامج نزع السلاح في سياق عمليات حفظ السلاح.

ويشارك بلدي في جميع المبادرات المستمرة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وقد قدمنا تقريرنا الوطني عملا ببرنامج العمل لعام ٢٠٠١. كما أننا شاركنا في صياغة خطة اندين لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه بجميع جوانبه. وشاركنا أيضا في آخر اجتماع للدول الذي يعقد مرة كل عامين، بشأن برنامج العمل، والذي عقد في نيويورك. وقد أيدنا – وسنستمر في تأييد – كل المبادرات التي في وسعها أن تمكننا من المضي قدما بشأن هذه المسألة.

إن أفضل ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن الآن هو تقديم كامل مساعدته إلى الفريق العامل الذي يتفاوض على صك دولي يمكّن الدول من وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يوثق به. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل، الذي أنهى توا دورته الثانية، من أن ينهي بنجاح عمله بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من صحة أن أي صك قانوني غير كاف في حد ذاته لإنهاء عمل تجاري قيمته ملايين عديدة من الدولارات، فمن دون شك أن مثل هذا الصك من شأنه أن يكون تقدما رئيسيا ونقطة بداية تمكننا من أن نحسّن حالة يتضح جليا أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في هذا القرن. وفيما يتعلق ببيرو، ينبغي أن يكون الصك الذي يساعد على وسم وتعقب هذه الأسلحة غير المشروعة ملزما قانونا وينبغي أن يشمل الذخائر والمتفجرات، التي تشكل جزءا من هذه الفئة من الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي ممثل مصر الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، بنن، بالتهنئة على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، وعلى مبادرتكم بتنظيم مناقشة لقضية تمس حاضر ومستقبل قارتنا الأفريقية وأبنائها الذين يقع الآلاف منهم سنويا ضحايا للحروب والنزاعات التي يذكي حدتها الاتجار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد مصر للتقرير المقدم من الأمين العام بشأن متابعة التوصيات المعنية بمسألة الأسلحة الصغيرة الواردة في تقريره الصادر عام ٢٠٠٢.

لقد أحرزت الجمعية العامة تقدما في بحث ومعالجة الإطار المفاهيمي لمسألة الاتجار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك من خلال عدد من القرارات وإنشاء عدة أفرقة للخبراء أسفرت عن الدعوة لعقد المؤتمر الدولي حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي تبلور عن وضع الإطار السياسي الحاكم لتناول الأمم المتحدة لقضية الأسلحة الصغيرة والمتمثل في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. ويتطلع وفد مصر إلى الإسهام في تحقيق الالتزام الدولي بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من خلال المشاركة في مؤتمر المتابعة الثاني في عام ٢٠٠٥ ومؤتمر المراجعة في عام ٢٠٠٦.

إن جهود الجمعية العامة في وضع الإطار المفاهيمي لتناول الأمم المتحدة لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة واكبها جهد كبير من قبل مجلس الأمن للاضطلاع بدوره ومسؤولياته، وفي اتصاله بالتحديات الجديدة للسلم والأمن، وتفاعله معها وتطوره في مواجهتها، ومن ثم إدراك مجلس الأمن لخطورة مسألة الاتجار والانتشار غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداعياتها الإنسانية في مناطق متعددة أبرزها في أفريقيا.

وفي هذا الإطار، فإن النشاط الرئيسي لمجلس الأمن فيما يتصل بمسألة الاتجار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتكز على محورين رئيسيين.

المحور الأول يتمثل في القيام بفرض حظر على توريد السلاح إلى مناطق النزاعات. وفي هذا الصدد يؤيد وفد مصر توصية الأمين العام بشأن حث مجلس الأمن على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للالتزام بتطبيق قرارات الحظر على توريد الأسلحة إلى المناطق والبلدان التي تواجه خطر نشوب صراعات مسلحة أو تعيشها بالفعل، وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة النظر في اتخاذ إجراءات ضد الدول التي تنتهك عمدا قرارات المجلس بشأن حظر توريد الأسلحة.

كما يدعم وفد مصر اقتراح الأمين العام ببحث وتحديد العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من ناحية والاستغلال غير المشروع للمصادر والثروات الطبيعية من ناحية أخرى. كما يود أن يشير إلى أهمية عنصر تقصي التعاملات المالية في إطار الجهود الدولية الرامية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أما المحور الثاني لنشاط مجلس الأمن فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فيتصل بتضمين ولايات عمليات حفظ السلام أحكاما واضحة بشأن نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، بالإضافة إلى تدآبير محددة تتصل بجمع الفائض من الأسلحة غير المشروعة والتخلص منها في إطار متكامل يتيح الفرصة لتقييم نتائج عمليات حفظ السلام بعد انتهائها والاستفادة من دروسها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية أن تقوم لجنة عمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة ببحث سبل تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ودعم تمويل هذه الأنشطة من خلال الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام. كما نؤكد على أهمية عنصر الاستمرارية في توفير التمويل اللازم من أجل منع اندلاع النزاعات مجددا، بما في ذلك إمكانية بحث توفير التمويل اللازم من خلال مصادر إضافية منها إسهامات مؤسسات التمويل الدولية ومنظمات الإغاثة الدولية، وذلك لما لهذه المهام من تأثير مباشر على كل من جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية في مناطق النزاعات.

هذا وأود الإشارة إلى أن وفد مصر قد دعم اقتراح الأمين العام بتحسين الإجراءات القائمة لتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والجمعية العامة بغرض التنسيق بين الاستراتيجيات التي يعتمدها الجهازان في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع أهمية مراعاة الاختلاف بين ولاية ودور مجلس الأمن من ناحية والدور الأشمل للجمعية العامة من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، فإن اقتراح الأمين العام إنشاء لجنة لتباشر التنسيق في هذا الشأن – رغم قيمته – ينبغي أن تسبقه خطوات أولية تحقق الشفافية المطلوبة في عمل لجان مجلس الأمن المعنية بمتابعة تنفيذ قراراته الخاصة تلك التي تفرض حظرا على توريد السلاح لمناطق بعينها.

وفي أداء مجلس الأمن لدوره الهام في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عملا بمسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، عليه دور مواز في تمكين الدول من ممارسة حقها الطبيعي، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها، وكذلك في

التمتع بحق تقرير المصير لكافة الشعوب، خاصة تلك الواقعة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي.

ختاما، يود وفد مصر أن يؤكد مجددا على أهمية توافر الالتزام لدى أطراف المجتمع الدولي كافة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك التوصل إلى صك دولي فعال يكفل مساعدة وتمكين الدول على وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ويكفل كذلك مشاركة الدول الفاعلة في تنفيذ أحكامه، كإسهام رئيسي نحو تحقيق وتأكيد الالتزام السياسي للمجتمع الدولي في التعامل مع هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حيث أنه لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين على قائمتي ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.